الحدث

رفض الاحتلال الإسرائيلي حتى ان يحتفل الفلسطينيون بالذكرى الـ74 للنكبة، إذ قام بقمع المشاركين في مسيرات تدعو الى التمسك بحق العودة الى اراضيهم التي هجروا منها، وسط مخاوف من شن الاحتلال هجوماً واسعاً على جنين ومخيمها، بعد مقتل ضابط برصاص المقاومين الجمعة الماضي

ذكرى النكبة

الاحتلال يقمع الفلسطينيين... وترجيح مهاجمة جنين

غزة، رام الله، القدس المحتلة
العربي الجديد

لم يكد الفلسطينيون ينهون إحياء الذكرى الـ74 للنكبة، والتي أكدت على حق العودة، حتى تفجّر الوضع مع قوات الاحتلال، التي أطلقت الرصاص الحي وقنابل الغاز المسيل للدموع، في محاولة لمنعهم من مواصلة مسيراتهم، فيما توقعت صحيفة هآرتس أن تشن قوات الاحتلال الإسرائيلي عملية عسكرية واسعة في مدينة جنين ومخيمها شمالي الضفة الغربية، وذلك في أعقاب تواصل المواجهات مع المقاومين الفلسطينيين.

وكان جيش الاحتلال الإسرائيلي قد استبق إحياء الفلسطينيين فعاليات النكبة برفع حالة التأهب للدرجة القصوى. وذكرت الإذاعة الإسرائيلية، أمس الأحد، أن الجيش كثف من انتشار قواته على حدود خط التماس، مع توفر «إنذارات استخباراتية» لاحتمال تنفيذ عمليات فلسطينية ضد الاحتلال، من جهة، وفي ظل ما وصفته الإذاعة «بالتحريض الكبير على شبكات التواصل الاجتماعي».

وأصيب عشرات الفلسطينيين بمواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي عقب مسيرات سلمية خرجت لإحياء الذكرى الـ74 لنكبة فلسطين، بالرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط والاختناق بالغاز السام المسيل للدموع. وكان عشرات الشبان قد اتجهوا بعد مسيرة سلمية جابت شوارع مدينة رام الله إحياء لذكرى نكبة فلسطين الرابعة والسبعين إلى حاجز بيت إيل، فقمعتهم قوات الاحتلال، واندلعت بعدها مواجهات أصيب فيها الشبان. كما قمعت قوات الاحتلال الإسرائيلي مسيرة طلابية انطلقت في مخيم العروب شمال الخليل، ما أوقع عدة إصابات بالاختناق بالغاز السام المسيل للدموع، في حين أصيب عشرات من طلبة جامعة فلسطين التقنية «خضوري» في طولكرم بالاختناق بالغاز السام المسيل للدموع، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال اندلعت في محيط الجامعة.

وكان آلاف الفلسطينيين قد شاركوا في فعاليات إحياء ذكرى النكبة في رام الله، وعلى وقع هتافات تؤكد على حق العودة والمقاومة وأخرى ضد الاحتلال انطلقت صفارات الإنذار لمدة 74 ثانية، وهي عدد السنوات منذ نكبة فلسطين عام 1948.

وقالت هالة أبو حق، لـ«العربي الجديد»، خلال مشاركتها في الفعاليات المركزية لإحياء ذكرى النكبة في رام الله، إنّ «العودة حتمية»، مشيرة إلى أن ما اعتبرته الزحف الجماهيري من كلّ مناطق الضفة الغربية ومخيماتها ومدنها اكبر دليل على أن حقّ العودة لا يسقط إلا بالعودة.

أم أحمد فريحات، القادمة من مخيم جنين، جاءها خبر استشهاد داود الزبيدي، الذي أصيب برصاص الاحتلال في بطنه، يوم الجمعة الماضي، وذلك خلال اقتحامها مخيم جنين. وقالت، لـ«العربي الجديد»: «انتكبنا مرة أخرى باستشهاد داود الزبيدي، أهله هجروا عام 1948، وشقيقه زكريا الزبيدي أسير، ولا نعلم مصيره».

من جهته، قال منسق اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة محمد عليان لـ«العربي الجديد» إن «الجموع الكبيرة التي شاركت في إحياء ذكرى النكبة هذا العام جاءت برسالة واضحة، وهي الشعار الذي أطلقته اللجنة هذا العام، بأن كفى 74 سنة من ظلم الاحتلال الذي يمارس أبشع الجرائم اليومية ضد الفلسطينيين، وكفى 74 عاماً من الكيل بمكيالين من المجتمع الدولي».

وقال نائب رئيس حركة فتح محمود العالول، في المهرجان، إن «الماركا ما زالت مستمرة في القدس، وفي كل مكان من فلسطين والشتات»، مؤكداً أن «التضحيات لن تتوقف، وأنه لا يمكن القبول مقابل الثمن الباهظ من دماء الشهداء إلا بالحرية والاستقلال وحقوق الشعب الفلسطيني غير منقوصة».

وفي قطاع غزة، شارك مئات الفلسطينيين في فعالية مركزية أقامتها الفصائل الفلسطينية أمام مقر الأمم المتحدة، لإحياء الذكرى. وقال عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة لؤي القريوتي، في كلمة باسم الفصائل الفلسطينية، إنّه «ليس من حق أي طرف أن يفاوض الشعب الفلسطيني على حقوقه أو يتنازل عنها». وأضاف أن «الشعب الفلسطيني سيسقط كل مشاريع التوطين والتهجير التي يحاول البعض تمريرها، ولا يحق لأي زعيم عربي أو فلسطيني التلاعب بمصير سبعة ملايين لاجئ وحقهم في العودة، إذ هذا الحق الجماعي والفردي لا يسقط بالتقادم»، مشيراً إلى أن «الشعب الفلسطيني المحتل وعاصمتها القدس الشريف دون تفريط بأي شبر منها».

في الأثناء، حذّر القيادي في حركة حماس إسماعيل رضوان «الاحتلال الإسرائيلي من المساس بالمقدسات أو أي من أبناء الشعب الفلسطيني، كون ذلك سيجلب رداً مزلزلاً من المقاومة الفلسطينية وغير مسبوق». وقال رضوان، لـ«العربي الجديد»، إن «الفلسطينيين باتوا أقرب إلى العودة من أي وقت مضى في ظل الانتصارات التي تحققها المقاومة الفلسطينية»، معتبراً أن «المقاومة هي الخيار الأنجع لمواجهة الاحتلال ومشاريعه».

وأشار عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، محمود خلف، إلى أنّ «هناك 6 ملايين لاجئ فلسطيني ينتظرون لحظة العودة إلى ديارهم التي هجّروا منها عام 1948، إلى جانب إصرارهم على مقاومة إرهاب الاحتلال». وشدّد خلف، في حديثه لـ«العربي الجديد»، على أن «حقّ العودة مقدس، لا يمكن أن يسقط بالتقادم بالنسبة للفلسطينيين، موضحاً أن «الفلسطينيين يريدون إقامة دولتهم على كامل التراب الفلسطيني المحتل وعاصمتها القدس الشريف دون تفريط بأي شبر منها».

وعلى وقع الأهازيج المؤكدة لحق العودة لبنان الذكرى الـ74 للنكبة، حاملين الكوفية و«مفتاح العودة»، وسط حضور لافت للشباب والأطفال، وصور الشهيدة الصحافية شيرين أبو عاقلة. وكانت منظمات مجتمع مدني قد شاركت في تظاهرة مناهضة للاحتلال الإسرائيلي في العاصمة البريطانية لندن، أمس الأول.

من جهة أخرى، توقعت صحيفة هآرتس، أمس الأحد، أن تشنّ قوات الاحتلال عملية عسكرية واسعة في مدينة جنين ومخيمها شمالي الضفة الغربية، وذلك في أعقاب تواصل المواجهات مع المقاومين الفلسطينيين. وفي تحليل أعده معلقها العسكري، عاموس هارئيل، أشارت الصحيفة إلى أن الاعتبارات السياسية الداخلية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في الدفع نحو حملة واسعة على جنين قد تعزز من فرص اندلاع مواجهة مع قطاع غزة.

وحذرت الصحيفة من إمكانية أن تؤثر الاعتبارات السياسية الداخلية في قرارات رئيس الحكومة نفتالي بينت بشن عمل عسكري واسع على جنين، مشيرة إلى أن تدهور مكانته السياسية التي عكستها الاستقالات من ديوانه يمكن أن يدفعه إلى اتخاذ ما اعتبرته «خطوات استراتيجية» بناءً على الاعتبارات السياسية الداخلية. وأشارت إلى أن بينت الذي يشعر بأن نهاية حكومته تقترب يمكن أن يعزز من مكانة اعتبارات السياسة الداخلية في قراراته المتعلقة بالقضايا الأمنية، لافتة إلى أن هذا هو التوجه الذي يسلكه عادة رؤساء الحكومات الإسرائيلية عندما توشك حكوماتهم على السقوط.

من ناحيته، دعا المعلق العسكري لصحيفة معاريف، طال لفرام، إلى استخلاص العبر من المواجهة الأخيرة في جنين. وفي تقرير نشرته الصحيفة، أمس الأحد، رأى لفرام أن التفوق النوعي لضباط وجنود جيش الاحتلال الذين يقتحمون جنين على المقاومين الفلسطينيين يتآكل في كل مرة تطول فيها المواجهات العسكرية بين الجانبين. وتوقع أن يحرص جيش الاحتلال على مواصلة تركيز عملياته العسكرية والأمنية في مخيم جنين ومنطقة شمال الضفة الغربية. وأضاف أنه سيكون من السهل على إسرائيل تبرير شن عملية عسكرية في جنين من خلال الادعاء بكون العملية تستهدف البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في المنطقة. وشدد على ضرورة أن يستخلص جيش الاحتلال العبر من المعركة الأخيرة في جنين، وأن يعمد إلى مواءمة طابع عملياته، والأخذ بالاعتبار التحولات التي طرأت على قدرات الطرف الآخر وإمكاناته.

وفي السياق، حثّ المعلق العسكري لصحيفة يسرائيل هيوم، يواف ليمور، صناع القرار في تل ابيب على شن حملة واسعة في منطقة جنين بسبب تعاظم الخطر الذي باتت تمثله المقاومة في المكان. وفي تقرير نشرته الصحيفة، لفت ليمور إلى أن جنود الاحتلال الذين شاركوا في المعركة التي شهدها مخيم جنين الجمعة الماضي، والتي قتل فيها ضابط من وحدة «يمام» الخاصة، يقولون إنهم «لا يذكرون مثل هذا الحجم من إطلاق النار والعنف، وهذا دليل ليس فقط على الكم الهائل من الأسلحة في المنطقة، بل أيضاً على الاستعداد لاستخدامها».

وعبّر المزيد من قادة الاحتلال العسكريين عن إحباطهم من حجم المقاومة التي واجهتها القوات التي اقتحمت جنين الجمعة الماضي. ونقل موقع «والاه» عن ضابط كبير شارك في اقتحام المنطقة قوله: «خسرنا بمقتل ضابط وحدة يمام تتطلب منا إعادة التفكير في مسارات العمل العسكرية، لأنه سيكون مستحيلاً من الآن فصاعداً تجاهل حجم الأسلحة والذخائر التي يحوزها الفلسطينيون، لأنني شاهدت في جنين ما لم أشاهده منذ 20 عاماً».

> محمود العالول: لا يمكن القبول إلا بالحرية والاستقلال

> «هآرتس»: الاعتبارات السياسية الداخلية قد تدفع لمهاجمة جنين

مخاوف على صحة الأسير ريان

حذّرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، أمس الأحد، من تدهور الحالة الصحية للأسير المضرب عن الطعام رائد ريان (28 عاماً) من بلدة بيت دقو شمال غرب مدينة القدس المحتلة. ويواصل ريان إضرابه عن الطعام لليوم الـ39 على التوالي، احتجاجاً على اعتقاله الإداري. وأشارت هيئة الأسرى إلى أن الأسير ريان، وعلى الرغم من خطورة وضعه الصحي ما زال محتجزاً بزرزانة مغلقة تماما داخل معتقل عوفر.

فلسطينيات خلال مواجهات مع الاحتلال قرب رام الله، أمس (عباس موصلي/ فرانس برس)

للحديث تتمة...

صمود ديمقراطي في تونس

وليد التليلي

خرج تونسيون مرة أخرى، أمس الأحد، إلى الشارع الرئيسي بالعاصمة، شارع بورقيبة، احتجاجاً على الانقلاب وتمسكاً بالديمقراطية. ويمكن أن نقول استبسالاً في الدفاع عن التجربة الديمقراطية التونسية الوليدة، برغم كل ما قيل عن الأحزاب والبرلمان والنخبة السياسية، وبرغم كل التزليل المستمر على مدى أشهر. ونسميه استبسالاً، لأن كل المعاول التي استعملها الانقلاب لهدم أي خير حصل في سنوات الحرية لم تفلح، بل وكل محاولات التخوين لم تفلح، بل إن العكس هو الذي يحدث، حيث تتسع رقعة المعارضة بشكل واضح، بينما يتقلّص حزام المؤيدين يوماً بعد يوم. وبحسب تأكيد أعضاء المبادرة الديمقراطية «مواطنون ضد الانقلاب»، فإن احتجاجات أمس الأحد هي التحرك رقم 15 خلال شهور الانقلاب التسعة، ما يؤكد أن هناك شارعاً ديمقراطياً حقيقياً وواقعياً ينبض بالحياة، ومصرّ على الدفاع عن مكتسبات يعتبرها مهمة، يلبي النداء في كلّ مرة، بينما فشل الانقلاب بكل وضوح في تجميع شارع يدافع عنه، رغم كلّ الإمكانات المتاحة.

ونجحت مبادرة «مواطنون ضد الانقلاب» في تحويل احتجاجات الشارع الديمقراطي إلى مكوّن سياسي، من خلال «جبهة الخلاص الوطني» التي يقودها أحمد نجيب الشابي، ما يعني أنّها لم تكن فقط تعارض، وإنما كانت أيضاً تفكر في بديل سياسي يمكنه أن يفاوض باسم الشارع الديمقراطي، ويفكر في الحلول ويقدم مقترحاته إلى التونسيين.

وبرغم الاختلافات الفكرية الكبيرة بين مكونات «جبهة الخلاص»، والاختلافات السياسية حول تقييم أسباب الانتكاسة التونسية التي أدت إلى هذا الوضع، فإن هناك اتفاقاً واضحاً على سقف الالتقاء، وهو استرجاع الحياة الدستورية الديمقراطية كمشترك أدنى يجتمع عليه الجميع أولاً، ثم يتم التفكير فيما بعده.

ولا يعني هذا أنّ الانسجام مطلق. فلا تزال هناك اختلافات، ومكونات من المعارضة لم تتوحد بعد، حيث لا تزال تنسيقية «الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية» (التيار الديمقراطي والجمهوري والتكتل من أجل العمل والحريات) بعيدة عن «جبهة الخلاص»، ولها تصور مختلف لعمل المعارضة، برغم التقارب الحاصل في الفترة الأخيرة.

لكنّ مكونات كثيرة في المشهد التونسي لا تزال تتردد، ولا تعي خطورة الوقت الذي ينفد. وحجم الخسائر الممكنة إذا لم يتوحد الجميع لإيقاف هذا القطار المجنون الذي يحصد كلّ شيء، في طريقه، وكأنه لا يزال هناك وقت للمناورة ومجال لحسابات ضيقة، بينما البلاد إلى الانهيار بخطى متسارعة.

اقتحام الأقصى

أفاد أحد حراس المسجد الأقصى، مفضلاً عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، بأن العشرات من المستوطنين شاركوا، أمس الأحد، في اقتحام المسجد الأقصى بحراسة مشددة من قوات الاحتلال. وتقدّم هذه الاقتحامات وتزعّمها عدد من الحاخامات، فيما احتجزت شرطة الاحتلال بطاقات الهوية الشخصية لعشرات الشبان الفلسطينيين وكذلك النساء على أبواب المسجد الأقصى، كما منعت القوات الإسرائيلية طلبة المدارس من الوصول إلى مدارسهم قرب المسجد الأقصى.

تقرير

العراق: حراك برلماني لاستجواب وزراء الكاظمي

بغداد ـ **عادل النواب**

أدخل التحرك الأخير داخل البرلمان العراقي لاستجواب عدد من الوزراء، في حكومة تصريف الأعمال برئاسة مصطفى الكاظمي، وتسمية بدلاء لوزراء بعد فوزهم بمقاعد في البرلمان، البلاد في أزمة جديدة.

وتقوم الأزمة أساساً على انعدام الثقة بين المعسكرين السياسيين الرئيسيين داخل البرلمان، المتمثلين في التحالف الثلاثي من جهة، وقوى «الإطار التنسيقي» المدعومة من طهران، من جهة أخرى. ويعتبر «الإطار» أن هذا التحرك ينطوي على خطة لتعزيز سلطة الحكومة الحالية، وأنه لا يحق للبرلمان الحالي أيضاً في أي إجراء يتعلق بالحكومة، كونه لم يمنحها الثقة، التي كان البرلمان السابق منحها إياها.

وخلال الأيام الماضية، بدأ عدد من ممثلي الكتل السياسية حراكهم لاستجواب وزراء الصناعة منهل الخباز، والنقل ناصر الشبلي، والمالية علي علاوي، بتهم تتعلق بسوء الإدارة، أو شبهات تتعلق بعقود ومشاريع مختلفة. كما تسعى بعض الكتل لتسمية وزيرين جديدين لوزارتي الهجرة والمهجرين، والعمل والشؤون الاجتماعية، إذ فاز وزيراهما بمقعدين في البرلمان. ويقضي الدستور بتخلي الوزراء عن مناصبهم الحكومية بعد ترديدهم القسم القانوني لعضوية مجلس النواب.

وتخشى قوى «الإطار التنسيقي»، أن تكون الخطوة الجديدة المدعومة من التحالف الثلاثي «إنقاذ وطن»، الذي يضم التيار الصدري، وتحالف «السيادة»، والحزب الديمقراطي الكردستاني، محاولة للإبقاء على حكومة الكاظمي الحالية، ومنحها غطاء جديداً لتمارس مهامها في حال استعصى حل الأزمة السياسية الحالية المتعلقة بتشكيل الحكومة الجديدة.

وكان رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي وصف، في بيان الجمعة الماضي، تحرك القوى البرلمانية الحالية بأنه «مخالفة قانونية». واعتبر أن «اعتزام مجلس النواب الحالي استجواب عدد من الوزراء في الحكومة منتهية الصلاحية، وإقالتهم، ومنح الثقة لوزراء جدد، يُعد مخالفة قانونية صريحة، لأن المجلس الحالي لم يكن هو الذي صوّت على تشكيل هذه الحكومة، ولم يمنح الوزراء الثقة حتى يستجوبهم».

وقال مسؤول في الدائرة القانونية في مجلس النواب، لـ«العربي الجديد»، إن «رئاسة البرلمان تلقت طلبات استجواب لعدد من الوزراء في حكومة الكاظمي، على رأسهم الصناعة، والنقل، والمالية، بالإضافة إلى اختيار وزيرين للهجرة والعمل والشؤون الاجتماعية، حيث ما تزال الوزارتان شاغرتين منذ نحو ستة أشهر، بعد فوز الوزيرين بعضوية مجلس النواب في دورته الحالية». وبين أن «التحرك لاستجواب وإقالة بعض الوزراء، يجري وفق تنسيق وتفاهم بين رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي والتحالف الثلاثي (إنقاذ وطن)، مع بعض النواب المستقلين، الذين سيتبنون ملفات استجواب بعض الوزراء».

وأضاف المسؤول أن «قوى الإطار التنسيقي ترفض هذا التحرك، وطلبت من رئاسة مجلس النواب تأجيل طرح أي استجواب لأي وزير في الوقت الحاضر، خصوصاً أنها حكومة تصريف أعمال، والانتظار إلى حين انتخاب الحكومة، وتحويل ملفات الوزراء الحاليين إلى الجهات الرقابية المختصة، (لتبيان) إذا كان هناك ما يدينهم بشبهات فساد وغيرها».

واعتبر النائب عن «الإطار التنسيقي» محمد الصهيود، في حديث مع «العربي الجديد»، أن التحرك الجديد لاستجواب وزراء يهدف إلى «الإبقاء على هذه الحكومة، مع بقاء الانسداد السياسي، إضافة إلى استهداف جهات سياسية على الحقائب الوزارية، بعد إقالة الوزراء المستهدفين من هذا الاستجواب من قبل مجلس النواب». وأضاف الصهيود أن «التحرك غير دستوري، ويجري وفق صفقات سياسية، وهناك اتفاق مع الكاظمي بهذا الخصوص، فهذا الأمر يخدمه، كونه سيبقى لفترة أطول على رأس السلطة في المرحلة المقبلة. لذا نحن نرفضه ونحذّر منه». وبيّن الصهيود أن «إصرار بعض الجهات السياسية على حراك استجواب وإقالة الوزراء، سيدفع إلى التحرك نحو المحكمة الاتحادية العليا في العراق، لإيقاف هذا الحراك غير الدستوري وغير القانوني، الذي له أجندات سياسية ليس إلا. لا يمكن جعل البرلمان أداة بيد بعض الجهات للاستحواذ على مؤسسات الدولة تحت أي عنوان كان».

في المقابل، قال النائب عن تحالف «إنقاذ وطن» مهدي عبد الكريم، لـ«العربي الجديد»، إن «الحراك البرلماني لاستجواب الوزراء يأتي ضمن مهام النواب من ناحية الرقابة، وليست هناك نية للاستحواذ على الحقائب الوزارية عبر هذا الطريق، كما يحاول البعض أن يروّج». وبيّن عبد الكريم أن «هناك ملاحظات كثيرة على عمل بعض الوزراء في الحكومة الحالية، ولهذا فإنه يجب أن يكون للبرلمان دور في حسم الجدل حول تلك الملاحظات أو الشبهات، كما أنه ليس كل عملية استجواب تعني إقالة للوزير، لأنها تعتمد على أجوبته، ويمكن خلال الاستجواب تجديد الثقة في الوزير، وهذا الأمر حصل كثيراً خلال الدورات البرلمانية السابقة». وأكد أنه «ليس هناك سعي لإبقاء حكومة مصطفى الكاظمي».

وحول الجدل الجديد، أكد الخبير في الشأن القانوني علي التميمي، لـ«العربي الجديد»، عدم قانونية استجواب البرلمان لعدد من الوزراء وإقالتهم. واستند التميمي على هذا التفسير إلى أن «حكومة مصطفى الكاظمي لم تأت من البرلمان الحالي (الدورة الخامسة)، بل من قبل البرلمان السابق. كما أن حكومة الكاظمي أصبحت حكومة تصريف أعمال يومية بحسب الدستور، ولا يحق لها التوظيف والتعيين، لذا لا يملك البرلمان الحالي سلطة استجواب الوزراء وإقالتهم».

> التحرك يجري وفق تنسيق بين الكاظمي والتحالف الثلاثي

متابعة

بلينكن يدعم تحقيقاً ذا صدقية في اغتيال أبو عاقلة

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي محاولات امتصاص الغضب العالمي والفلسطيني على اغتيال قواته للصحافية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة يوم الأربعاء الماضي خلال تغطيتها اقتحام مخيم جنين، وذلك من خلال نشر نتائج غير نهائية لتحقيق قال إنه شرع به. ويهدف الاحتلال من وراء التحقيق إلى تأكيد عدم إمكانية الوصول إلى «الحقيقة» بذريعة رفض السلطة الفلسطينية تسليم الاحتلال الرصاصة التي أصابت أبو عاقلة ورفض إشراك الجانب الإسرائيلي بالتحقيق في ظروف إعدامها ميدانياً. كما يعمل في موازاة ذلك على نفي نية الاستهداف المسبق والمقصود للصحافية أبو عاقلة من قبل أحد عناصر وحدة دوفدفان الخاصة (وهي إحدى وحدات المستعربين التي تنفذ الاغتيالات الخاصة للجيش)، وتصويره كإطلاق نيران، أو إصابة عن طريق الخطأ.

في موازاة ذلك، أكد وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، أمس الأحد، ضرورة إجراء «تحقيق فوري وذي صدقية» في الملابسات التي قادت إلى استشهاد أبو عاقلة. وأضاف: «تحدثت إلى شقيق شيرين أبو عاقلة (أنطون) وعبرت له عن تعازينا الحارة لفقدان شيرين وتقديرنا للعمل الصحافي الذي قدمته».

وما يتعلق بالتبادلات المستمرة في ما يتعلق بالرواية الإسرائيلية، وبعد أن زعم جيش الاحتلال بداية أن أبو عاقلة أصيبت بعيارات أطلقها مسلحون فلسطينيون، نافياً وجود قوة إسرائيلية في موقع استشهادها، تراجع عن روايته بشكل يتيح إمكانية «قتلها بطريق الخطأ»، أو ربما من نيران مسلحين فلسطينيين يزعم الآن أنهم كانوا منتشرين خلف الصحافية الفلسطينية وكانوا يطلقون النار على قوة إسرائيلية، وعندما رد أحد الجنود من داخل الجيب المصفح «من زاوية رؤية محدودة» فقد يكون الجندي أصابها، وإن كان بحسب ما أدلى به الجندي لاحقاً بأنه لم يرصد إصابتها». وبيّنت نتائج التقرير المرحلي، غير النهائي لجيش الاحتلال التي نشر تفاصيلها المتحدث بلسان جيش الاحتلال، ونقلها موقع «هآرتس» أمس الأحد، إلى جانب نشر أقوال ضباط رفيعي المستوى في جيش الاحتلال، وجود احتمال معقول أن تكون شيرين أبو عاقلة «أصيبت بطريق الخطأ من عبار أطلقه جندي في وحدة دوفدفان الخاصة».

ووفقاً لـ«هآرتس» فإنه «بما أن السلطة الفلسطينية رفضت تسليم المقذوف الذي أصاب شيرين أبو عاقلة للفحص الجنائي في المختبر، ورفضت تشريح الجثمان فهناك شك في إمكانية معرفة الحقيقة كاملة يوماً ما». وبيّن التحقيق الذي أجراه الجيش أن «جنود وحدة دوفدفان الذين وصلوا إلى جنين لاعتقال أحد نشطاء الجهاد الإسلامي أطلقوا النار على الأقل ست مرات باتجاه المنطقة الحدودية لمخيم جنين مع وادي برقين، في الحي الشرقي للقرية. وفي إحدى الحالات كان مطلق النار على مسافة نحو 190 متراً من أبو عاقلة. وقد جلس الجندي داخل مركبة جيب مسلحاً ببندقية مع ناظور «تيلسكوبي» وأطلق النار من ثغرة إطلاق النيران في الجيب. وبحسب التحقيق، أطلق الجندي النار باتجاه مسلح فلسطيني أطلّ ثلاث مرات من خلف سور مطلقاً النار باتجاه الجيب العسكري، وكان الصحافيون على مسافة قصيرة خلفه، علماً بأنّ إطلاق النار من الجيب يتيح زاوية رؤية محدودة. وقال الجندي خلال التحقيق معه إنه لم ير أبو عاقلة وبالتأكيد لم يرصد إصابته لها». ووفقاً للتحقيق العسكري فقد «تواجد وراء الصحافيين مسلحون أطلقوا نيرانهم باتجاه القوة الإسرائيلية، وبالتالي لا تمكن معرفة ما إذا كانت أصيبت من نيران إسرائيلية أو فلسطينية طالما لم يتم إجراء فحص مختبري للمقذوف».

في موازاة ذلك، اقترت وزارة الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال بتشكيل لجنة تقصي أحداث الاعتداء على مشيعي أبو عاقلة. ونقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن وزير الأمن الداخلي، عومر بار ليف، ألزم المفتش العام للشرطة كوبي شبتاي، بتشكيل لجنة لتقصي اعتداءات الشرطة على المشيعين في القدس المحتلة، وتحديداً عند وصول جثمان أبو عاقلة إلى المستشفى الفرنسي، مع ذلك أعلن المفتش العام للشرطة أن نتائج التحقيق لن تشكل أساسا لأي إجراء ضد عناصر الشرطة الذين هاجموا المشيعين في باحة المستشفى واعتدوا بالضرب عليهم.

ونقلت الإذاعة عن قائد شرطة القدس المحتلة السابق، أريه عميت، قوله في تصريحات صحافية أمس، إنه من الواضح أن نشر القوات الشرطية في محيط المستشفى واقتحام المستشفى كان خطأ وما كان يجب الاقتراب من المشيعين لأنه من الطبيعي أن تقع في هذه الحالة احتكاكات، وأن يتم رفع العلم الفلسطيني. وأضاف عميت أنّ سلوك الشرطة نابع من قرار خاطئ من أصله في كيفية إطلاق القوات، حيث كان يفترض فيها نشر هذه القوات بما يتيح حماية وتأمين حياة الإسرائيليين وليس الاقتراب إلى هذا الحد من المشيعين. كما سخر عميت، من تصريح المفتش العام للشرطة العلني بأنه سيجري تحقيقا في ما حدث لكن نتائجه لن تؤثر على عناصر الشرطة.

خلال وقفة في غزة أمس للتنديد باغتيال أبو عاقلة (علي جاد الله/الأناضول)

مرور الكرام

الحوار الوطني: من المعارضة إلى الحمدنة

وائل قنديل

يقولون إنّ في مصر حواراً وطنياً على وشك الانطلاق، بينما الخطاب الصادر عن المعنيين بما يسمى الحوار، حتى الآن، يتحدث عن صفقة بين سلطة غاصت في فشلها وتخبطها، ومعارضة شاخت فوق مقاعدها، بتعبير محمد حسنين هيكل حين كان يصف سلطة حسني مبارك في العشرية الأولى من القرن الحالي. النظام السياسي، برأي تلك التي تسمى معارضة كان قد فقد مشروعيته بعد سلسلة طويلة من التفريط في ما هو مقدس ولا يقبل المساس به، كما في مأساة تيران وصنافير... وبعد سلسلة أطول من الإفراط في القمع والعسف والعصف بالحقوق والحريات، واقتلاع السياسة من جذورها، كما في ملهاة التعديلات الدستورية، التي فرضت من جنرال السلطة حاكماً مدى الحياة، وجعلت المؤسسة العسكرية مصدر السلطات.

الآن، ومع غمزة خفيفة من النظام بطرف عينه عادت تلك التي تسمى معارضة تموء، وتتمسح به على ذلك النحو الأليف، حين طلبها لما يسميه حواراً وطنياً في لحظة بدا فيها محاصراً، سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً.

هنا قررت التي تسمى معارضة أن تستجيب، في إطار صفقة سياسية مع سلطة متعثرة، تبحث عن طوق نجاة، وليس في إطار مشروع حوار حقيقي لإنقاذ وطن على حافة الغرق، فراحت تحدد أهدافها الخاصة بها، وليست تلك التي تتعلق بعموم مكونات الوطن، ومن ثم فهي تذهب إلى ما يسمى الحوار محملة بكل نوازع الإقصاء والإنكار الكامل لوجود عناصر أخرى في معادلة المجموع الوطني.

في مجمل الصورة، ما أنت بصدده هو عملية جديدة، أو محاولة أخرى لترميم جبهة الثلاثين من يونيو/حزيران 2013 التي جاءت بالحكم العسكري على حساب أية فرصة لحياة حزبية ديمقراطية حقيقية، والتي تحولت معها ما تسمى المعارضة إلى وظيفة أخرى، غير مسبوقة في التاريخ السياسي، وهي إنقاذ النظام (العسكري) من احتمالات السقوط، ومن ثم فهي معارضة ضد المعارضة الجذرية للنظام، وليست معارضة ضد السلطة، ولا ترى في نفسها بديلاً، أو حتى منافساً لها، مكتفية باللعب في تلك المساحة التي حددها النظام في الفناء الخلفي.

بهذه الوظائف الجديدة، يمكن القول إن أصحابها ارتضوا الانتقال من حالة المعارضة إلى حالة «حمدنة سياسية» مشتقة من أداء حمدين صباحي أمام، أو خلف، أو جنباً إلى جنب الجنرال عبد الفتاح السيسي، حيث يغطس طويلاً وعميقاً في قاع البحيرة، ولا يظهر إلا في لحظات الخطر على جنراله المفضل، كإحدى الأدوات الموضوعة في حقيبة النجاة، التي تجدها دائمًا تحت مقاعد المسافرين. يعلم حمدين والذاهبون للحوار والمروجون له أن هذه السلطة لا تطيق الحوار، وتكره الجدل والنقاش كراهة التحريم، وليس أدل على ذلك من أن هذه الغابة الصحافية والإعلامية الكثيرة لا يصدر منها إلا صوت واحد، ولا تنتج إلا طعاماً واحداً تقدمه للمتلقي كل يوم، على هيئة إله حاكم مصنوع من العجوة.

هل سمعت عن معركة صحافية بين منبرين حول قضية سياسية طوال الأعوام التالية للانقلاب العسكري؟ هل قرأت افتتاحية لصحيفة تختلف مع افتتاحية صحيفة أخرى؟ بل إن العكس هو ما يحدث. الحاصل أننا أمام لحظة غير مسبوقة في تاريخ مصر، تضعضعت فيها السلطة على نحو يجعلها على وشك الانهيار، فيما من تسمى معارضة في الداخل تستكثر على نفسها أن تكون البديل.

الحدث

لم يخل اليوم الانتخابي الطويل في لبنان من المشاهد المعتادة في مثل هكذا استحقاقات، خصوصاً لجهة الخروقات والإشكالات الأمنية، فيما كان الأبرز ترهيب مراقبي الانتخابات، خصوصاً في المناطق الخاضعة للثنائي حزب الله وحركة أمل، من أجل تمرير مخالفاتهم

انتخابات لبنان

يوم حافل بالخروقات والإشكالات والترهيب

ميقاتي يرفض التشكيك

تفقد رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، أمس الأحد، غرفة العمليات في قيادة الجيش، واطلع على الإجراءات المتخذة في مواكبة سير الانتخابات. وتوجه إلى من اسماهم بالمشككين قائلاً إنّ «الدولة قادرة والأمور مضبوطة وكلّ الفضل يعود للقوى الأمنية خصوصاً الجيش».

لبنانية تقترع في بيروت أمس (جوزيف عيد/فرانس برس)

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

لم تختلف الانتخابات العامة في لبنان، التي أجريت أمس الأحد، عن اقتراع المغتربين والموظفين التي تم تنظيمها أولاً، إذ سجلت فيها مخالفات جمّة، من طرد عناصر حزبيين مراقبين من مراكز اقتراع، وانقطاع كهربائي، وخرق الصمت الانتخابي، ما يطرح علامات استفهام كثيرة حول شفافية ونزاهة العملية.

واقترع اللبنانيون، أمس الأحد، لانتخاب برلمان جديد مؤلف من 128 نائباً لولاية تمتدّ 4 سنوات، وذلك في ظل إجراءات أمنية مشددة على كافة الأراضي اللبنانية. وتنافست في الانتخابات 103 لوائح على مستوى 15 دائرة انتخابية، ينضوي فيها 718 مرشحاً (انسحب عدد قليل منهم لكن لا يشطب اسمهم لأنهم لم يتلزموا بالمهل القانونية)، وتتوزع المرشحون بين قوى السلطة والقوى المدنية المستقلة المنبثقة عن انتفاضة 17 أكتوبر/تشرين الثاني 2019 التي شاركت بكثافة في الاستحقاق، في خطوة فسّرت حماسة لتغيير وإسقاط المنظومة السياسية، ولكنها قد تنعكس سلباً على المجموعات التي تشتتت، وتخطت نسبة التصويت في كل لبنان الـ37,52 في المائة، حتى قبل نصف ساعة من إغلاق مراكز الاقتراع، وتركز أدناها في دائرة الشمال الثانية، حيث يتمتع زعيم تيار المستقبل سعد الحريري، الذي اختار مقاطعة الاستحقاق، بنفوذ واسع.

وأكد المدير التنفيذي للجمعية اللبنانية من أجل الديمقراطية الانتخابات (لادي)، علي سليم، لـ«العربي الجديد»، أن أكثرية المضايقات والاعتداء بالضرب التي تعرّض لها مراقبو الجمعية كانت في مناطق الجنوب وبعلبيك وقرى صيدا (مناطق محسوبة على الثنائي «حزب الله» وحركة «أمل») ما اضطرّنا إلى سحب مندوبينا من مراكز الاقتراع. ولفت سليم إلى أن أبرز المخالفات التي سجّلت وأخطرها من حيث التأثير على العملية الانتخابية وسرية الاقتراع مرافقة مندوبي الأحزاب للناخبين إلى داخل العازل أثناء الإدلاء بصوتهم، وعند توثيق المخالفات يتم أخذ الهواتف لحذفها. وأشار إلى أن أحد مراكز الاقتراع في منطقة كسروان في دائرة جبل لبنان الأولى توقف لأكثر من ساعتين لعدم وجود قسائم للاقتراع. كما تم تلف أوراق في مركز اقتراع في بعلبك من سجل 34 إلى 50 بسبب إشكال بين الناخبين، وفق ما وثقت «لادي».

ووثقت الجمعية التعرّض لمندوبيها في مناطق عدة بالتهديد أو الضرب، الجزء الأكبر منها في مناطق تحت نفوذ «حزب الله» و«أمل». ونشرت الجمعية صوراً ومقاطع فيديو تظهر مندوبين للحزب والحركة يرافقون الناخبين خلف العازل في بعض الأقلام الانتخابية بشكل مخالف للقوانين. وقالت «لادي» إن أحد مراقبيها تعرّض للضرب على أيدي أنصار «حزب الله» بالقرب من صيدا، إلا أن مسؤولاً في الحزب أشار، لوكالة «فرانس برس»، إلى أنه ليس على علم بالحادث. كما سجلت «لادي» خرقاً متواصلاً للصمت الانتخابي من قبل مرشحين وسياسيين، بينهم الرئيس ميشال عون، الذي كان آخر، بعد الإدلاء بصوته في حارة حريك في الضاحية الجنوبية لبيروت، أن «الاقتراع واجب، والمواطن لا يمكنه أن يكون محايداً في قضية مهمة وأساسية كالانتخابات، خصوصاً وأنها تتكرر كل 4 سنوات، وبإمكانه أن يراقب خلالها عمل النواب ويميّز ويختار». وأكدت هيئة الإشراف على الانتخابات، أنه من خلال التقارير التي تردها من غرفة العمليات التابعة لها وبنتيجة رصدها المباشر لمجريات العملية الانتخابية، «حصول مخالفات بالمئات ناتجة عن خرق الصمت الانتخابي من مختلف وسائل الإعلام والمرشحين والجهات السياسية». وأوقفت القوى الأمنية مندوب لائحة معارضة في حارة حريك جنوب بيروت، لشتمه رئيس الجمهورية ميشال عون أثناء خروجه من مركز الاقتراع. وعرضت قنوات تلفزة لبنانية لقطات لقوات الأمن وهي تقتاد رجلاً من مكان الواقعة وتعتدي عليه.

كما وقعت إشكالات بين مناصرين حزبيين في مناطق عدة، أبرزها في مدينة زحلة في البقاع بين مناصري «حزب الله» وحزب «القوات اللبنانية»، الذي أشار، في بيان، إلى طرد مندوبي لائحته من تسع قرى في بعلبك الهرمل التي تعد معقلاً للحزب. وأفادت تقارير إعلامية لبنانية بانقطاع الكهرباء في عدد من المراكز، رغم تأكيد وزارة الداخلية أن التغذية ستكون متوافرة بشكل متواصل طيلة اليوم الانتخابي. وشوهد ناخبون في طرابلس وبيروت وهم يستخدمون أضواء هواتفهم للتحقق من أسمائهم والقوائم قبل وضع أوراق الاقتراع في الصندوق.

ولفت محافظ بعلبك الهرمل، بشير خضر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن 3 إشكالات سجلت في 3 بلدات، حيث منع بعض مندوبي إحدى اللوائح من الدخول إلى مركز الاقتراع، وإشكال بين مندوبي لائحتين تم منعهم من الدخول، مشيراً إلى أن القوى الأمنية تدخلت على الفور وأعادت الأمور إلى طبيعتها. وأشار خضر إلى أن إشكالاً سجّل في بلدة الرام في بعلبك بين مندوبي القلم، وحصل تدافع طاول رئيس القلم وأغراض الصندوق والمستلزمات، فتم وقف العملية الانتخابية لبعض الوقت وتدخلت القوى الأمنية لمعالجة الوضع، وقمنا بإرسال مستلزمات أخرى بدل تلك التي تعرّضت لتلف جزئي. وذكرت «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية أن عناصر من القوى الأمنية أوقفت أحد المقترعين في مركز قلم مرجان في صيدا، بعدما اكتشف رئيس القلم عملية إدخال هاتفه الخلوي وتصوير اللائحة التي منحها صوته. وفيما تمسّك مواطنون بحقهم في الاقتراع اختار آخرون المقاطعة، خصوصاً في المناطق التي يحظى فيها الحريري بشعبية واسعة. وقالت مواطنة مقاطعة للانتخابات في بيروت، لـ«العربي الجديد»: «من يدعونا للانتخاب نقول له ماذا سيتغير غداً، هل ستأتي الكهرباء وتنخفض أسعار الخضار واللحمة ويعود سعر الدولار إلى 1500. نحن مع سعد (الحريري)» ووجه مواطن انتقاداً إلى المراجع الدينية التي تدعو إلى الاقتراع، وإلى كثرة لوائح المرشحين في بيروت، معتبراً أن «حزب الله يستطيع إنزال اللائحة كما هي، ويفوز». من جهتها، قالت نايلة (28 عاماً) بعد اقتراعها في مركز في منطقة الجميزة في بيروت، لوكالة «فرانس برس»: «أنا مع التغيير لأننا جرّبنا الطبقة السياسية من قبل وحان الآن الوقت لاختيار وجوه جديدة». وتمنت سينتيا طوكاجيان (37 عاماً)، التي تعمل في مجال الاستشارات، بعد اقتراعها في محلة الكرنتينا في بيروت، في تصريح للوكالة، أن «يشعر الذين كانوا جزءاً من هذه المنظومة المكسورة، أن من واجبهم أن يكونوا جزءاً من عملية إصلاحها عبر الانتخاب» ضدها.

تعرّض مراقبو «لادي» للاعتداء بالضرب من قبل عناصر حزبية

اتهمت القوات حزب الله بطرد مندوبيها من قرى في بعلبك

تقرير

تواصل التظاهرات في تونس رفضاً لسياسات الرئيس قيس سعيّد، وتكتسب زخماً تحت راية «جبهة الخلاص»، فيما يمضي سعيّد بمشروعه مع تحديد رزنامة استفتائه على الدستور

تظاهرة جبهة الخلاص

تمسك بإسقاط الانقلاب وضرورة عقد الحوار الوطني

تونس ـ **بسمة بركات**

خرج الآلاف من التونسيين، أمس الأحد، في تظاهرة جديدة رفضاً لسياسات الرئيس قيس سعيّد، وذلك بدعوة من «جبهة الخلاص الوطني» المعارضة، والتي تمثل تحالفاً حزبياً بالإضافة إلى حركة «مواطنون ضد الانقلاب»، لمواجهة قرارات سعيّد المتوالية، والمهددة للديمقراطية التونسية، منذ إعلانه عن إجراءاته «الاستثنائية» في 25 يوليو/ تموز الماضي. وحذّر قياديون في الجبهة، من الذهاب إلى حوار يستثني سعيّد، الذي لا يزال يرفع لافتاته في وجه أي حوار وطني يخرج تونس من أزمتها.

وجابت التظاهرة أمس، شارع الحبيب بورقيبة، وسط العاصمة، في ظلّ انتشار أمني مكثف، بالشارع الرئيسي للعاصمة والمداخل القريبة المؤدية إليه، وتفتيش كل من يمر بالشارع. ورفع المحتجون شعارات عدة، منها «دستور، حرية، كرامة، وطنية» و«ارحل» و«يسقط الانقلاب». وتتكون «جبهة الخلاص الوطني» من خمسة أحزاب هي: «النهضة»، «قلب تونس»، «ائتلاف الكرامة»، «حراك تونس الإرادة» و«الأمل»، إضافة إلى مبادرات «مواطنون ضد الانقلاب»، و«اللقاء من أجل تونس»، و«تونسة من أجل الديمقراطية»، وعدد من الشخصيات السياسية والبرلمانيين.

وقال رئيس «جبهة الخلاص الوطني»، أحمد نجيب الشابي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «الرئيس قيس سعيّد لا يراعي التعددية ولا الديمقراطية، ويحكم بصفة انفرادية ووفق سياسة الأمر الواقع». وكشف أن «جهود جبهة الخلاص، وبعد مشاورات عدة، ستبرز خلال الأيام القليلة المقبلة». بدوره، أكد القيادي في حركة «النهضة»، عماد الخميري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «الدعوة اليوم موجهة لحوار جامع لكل القوى الوطنية»، محذراً من أنه «إذا استمر الرئيس في محاولة فرض الأمر الواقع ورفض الحوار والتنكر لكل الإرث الدستوري والقانوني، فسيكون هناك حوار من دون الرئيس، وسيخاطر التونسيون طريقهم». وقال الخميري إن «كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تشير إلى أن تونس في أزمة، وبالتالي لن يتم ترك البلاد في يد رئيس جمع كل السلطات لديه، وهو ما لم يفعله أي رئيس تونسي في السابق».

ورأى القيادي في «النهضة»، أن «رئيس الجمهورية تنكر للدستور الذي أقسم عليه، وعطّل الحياة الدستورية وأغلق كل المؤسسات الدستورية الشرعية، الحكومة والبرلمان، ونصب هيئة قضائية تهدف إلى ضرب معارضيه السياسيين، وفي سابقة هي الأولى من نوعها، قام بتشكيل هيئة للانتخابات ليكون هو الخصم والحكم».

من جهته، قال المستشار السابق للرئيس قيس سعيّد، عبد الرؤوف بالطبيب، في تصريح لوكالة «الأناضول»: «وجودي اليوم في هذه المسيرة مع المتظاهرين هو وجود كمواطن، لنقول لا للانحراف ولا للانقلاب». وشدّدت المواطنة التونسية فاطمة، المشاركة في التظاهرة، لـ«العربي الجديد»، على وجوب «ألا تكون تونس بعد الثورة تحت الحكم الفردي، بعدما ناضل التونسيون من أجل الحرية والديمقراطية»، مبينة أنّ «الانتهاكات والظلم المستشري وغلاء الأسعار لم يعد مقبولاً». ولفتت إلى أن «البلاد غارقة في أزمة والمواطن يعاني من أوضاع معيشية صعبة»، متسائلة عن «سبب تواصل غياب البرلمان وعدم تطبيق الدستور». واعتبرت أن هذه المطالب هي «حقوق مشروعة»، وأن «الرئيس جاء عن طريق الدستور وتمّ انتخابه للقيام بإصلاحات، ولكنه خدع الشعب بخيانة عظمى»، بحسب تعبيرها.

وقالت المربية أسماء الحطاب، إن الوقفة (أمس) هي من أجل الثورة على الانقلاب والعودة إلى المؤسسات والقانون»، مبينة أنه «لا بد من فتح أبواب البرلمان مجدداً ليؤدي رسالته، كما لا بد من عودة الشرعية وإجراء انتخابات تحفظ كرامة التونسيين». في غضون ذلك، كشف مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التونسية، بتركيبتها الجديدة المعينة من الرئيس التونسي، أمس، عن مخطط الاستعدادات ومشروع رزنامة الاستفتاء (على دستور جديد) المقرر عقده في 25 يوليو المقبل، مشيرة إلى أنه سيتم الإعلان عن النتائج النهائية للاستفتاء في 28 أغسطس/آب المقبل. وأعلنت الهيئة، عبر صفحتها الرسمية على «فيسبوك»، أول من أمس السبت، عن مشروع رزنامة الاستفتاء، وذلك على ضوء القانون الانتخابي الحالي، مشيرة إلى أن عملية التسجيل ستنطلق ابتداء من 27 مايو/أيار الحالي، مع غلق باب التسجيل للمشاركة في 5 يونيو/حزيران المقبل. وستسمح الهيئة بالاعتراض على القوائم الأولية للناخبين المسجلين ابتداء من 12 يونيو/حزيران، وستنظر في الطعون قبل الإعلان عن القوائم النهائية للناخبين في 8 يوليو المقبل. وبحسب هيئة الانتخابات، فإن الاستفتاء سينظم في الخارج في 23 و24 يوليو، بينما سيجرى داخل تونس في 25 يوليو.

وكانت الهيئة بتركيبتها الجديدة قد عقدت أول اجتماع لها الجمعة الماضي، برئاسة القاضي فاروق بوعسكر. وتعمل الهيئة في سياق مع الزمن، إذ بحسب القانون الانتخابي الحالي يجب نشر نصّ الدستور أو القانون الذي سيتم الاستفتاء حوله، قبل شهرين من موعد الاستفتاء، ليطلع عليه الناخبون وعموم التونسيين قبل موعد الاستفتاء، أي في أقصى أجل يوم 27 مايو الجاري. وناقشت الهيئة بحسب محضر جلستها المنشور، هذه الضغوط وطرحت مقترحات من بينها تأجيل موعد الاستفتاء المعلن من سعيّد في 25 يوليو المقبل.

وبيّن عضو الهيئة رضا الميساوي أن القانون الحالي لا يسمح بالتسجيل الآلي عن بعد لتلافي ضيق الوقت إلا للمقيمين بالخارج، وبالتالي سيتطلب الأمر تدخلاً تشريعياً (عبر سن مرسوم تعديلي من الرئيس سعيد). وبيّن رئيس الهيئة، أن اعتماد القانون الحالي يفرض العمل باخر سجّل للناخبين بتاريخ ديسمبر/كانون الأول 2021، وهذه الفرضية متاحة ولكنها ستقصي نحو مليوني ناخب من المشاركة لضيق وقت التسجيل الإداري، أو بفتح أجل مختزل في 10 أيام ما سيسمح بتسجيل 70 ألف ناخب فقط. وبيّن أن الفرضية الثالثة تقتضي تنقيح القانون من الرئيس سعيّد لإقرار التسجيل الآلي والتسجيل عن بعد وإعفاء الهيئة من الإجراءات الخاصة المضبوطة بآجال محدودة.

وتطرح هذه الروزنامة استفسارات متعددة، خصوصاً أنّه لم يعقد أي حوار أو اجتماع حول مضمون هذا الاستفتاء، ولا أحد يعرف عنه شيئاً إلى حد الآن، باستثناء إعلان سعيّد أنّه سيكون جاهزاً في غضون أيام.

رفع المشاركون في تظاهرة أمس شعارات رافضة للانقلاب (فتحي بلعيد/فرانس برس)

الشابي: جهود جبهة الخلاص ستبرز خلال الأيام المقبلة

الخميري: إذا تمسك سعيّد بموقفه فسيحصل حوار من دونه

شرق غرب

مساعدات من التحالف الدولي للعراق و«القوات الشريكة» بسورية

أعلن التحالف الدولي بقيادة أميركا، أنه قدم مساعدات عسكرية للعراق وما وصفها بـ«القوات الشريكة» في سورية، بقيمة تصل إلى 219 مليون دولار. ونقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية (واع)، عن بيان لقيادة التحالف تأكيدها تقديم «ما يعادل 219 مليون دولار من المساعدات إلى القوات العراقية، والقوات الشريكة في سورية، في الربع الأول من عام 2022، من خلال البرنامج الأميركي لتمويل التدريب والتجهيز لمكافحة داعش».
(العربي الجديد)

مسؤولون دوليون يعزون في وفاة الشيخ خليفة بن زايد

توافد عدد من رؤساء ورؤساء الوزراء الأجانب والعرب إلى دولة الإمارات، لتقديم التعازي في وفاة رئيس الإمارات الراحل الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، وتهنئة خلفه الشيخ محمد بن زايد على انتخابه رئيساً للإمارات. وزار كل من أمير دولة قطر تميم بن حمد آل ثاني، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (الصورة)، ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، أمس الأحد، أبوظبي، لتقديم التعازي. ومن المقرر أن يزور وفد أميركي برئاسة نائبة الرئيس كامالا هاريس الإمارات، اليوم الإثنين.
(أسوشييتد برس)

اليمن: نجاة مسؤول عسكري من محاولة اغتيال في عدن

نجا رئيس العمليات المشتركة الرئيسية في المنطقة العسكرية الرابعة في عدن، اللواء صالح علي حسن، أمس الأحد، من محاولة اغتيال، بعد استهداف موكبه بسيارة مفخخة في أحد الشوارع الرئيسية في العاصمة المؤقتة. ونفى مصدران، أحدهما في المنطقة العسكرية الرابعة، والآخر في أمن عدن، لـ«العربي الجديد»، سقوط قتلى وجرحى جراء الانفجار.
(العربي الجديد)

سورية: اعتقالات لذوي المعتقلين

اعتقلت الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري، خلال الأيام الماضية، عدداً من ذوي المعتقلين ممن كانوا ينتظرون الإفراج عن أبنائهم في مناطق مختلفة من العاصمة دمشق. وذكرت شبكات محلية ومنها «صوت العاصمة»، أمس الأحد، أن دورية تابعة لفرع «أمن الدولة»، داهمت حديقة المنشية تحت جسر الرئيس في العاصمة حيث يتجمع الأهالي، واعتقلت ثلاثة شبان بينهم شقيقان كانا برفقة عائلتهما. كما جرى اعتقال شاب من الغوطة الشرقية أمام مبنى المحافظة.
(العربي الجديد)

الجزائر: الحكم على قائد سابق للدرك بالإعدام

أصدرت محكمة عسكرية في الجزائر، أمس الأحد، حكماً بالإعدام في حق القائد السابق للدرك الوطني والسكرتير السابق لمكتب قائد أركان الجيش (الراحل أحمد قايد صالح) الملازم قرميط بونويرة. كما أصدر مجلس الاستئناف في المحكمة العسكرية بالبليدة، قرب العاصمة الجزائرية، حكماً بالسجن المؤبد ضد الجنرال غالي بلقصير، الموجود في حالة فرار في الخارج منذ مارس 2019، بعد إدانته بتهم الكشف عن معلومات سرية تؤثر على مصالح الجيش والدولة.
(العربي الجديد)

متابعة

زحمة اجتماعات لحل عقد الأزمة الليبية

عقدت اجتماعات ليبية في مونترو، رأى فيها متابعون محاولة أممية للضغط على اجتماعات مجلسي النواب والدولة في القاهرة

طرابلس ـ **أسامة علي**

فيما يترقب الليبيون النتائج التي قد يتمخض عنها استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية المنبثقة من مجلسي النواب والمجلس الأعلى للدولة، في القاهرة، أمس الأحد، بعد سلسلة اجتماعات أخرى عقدتها اللجنة منتصف إبريل/نيسان الماضي في العاصمة المصرية، خرجت الأنباء خلال الأيام الماضية عن اجتماعات موازية، عقدت يوم الجمعة الماضي في مدينة مونترو السويسرية، بمشاركة شخصيات ليبية سياسية وأمنية وعسكرية، من أجل مناقشة العملية السياسية في البلاد. ورأى متابعون أن اجتماعات مونترو، قد تكون محاولة تقودها الأمم المتحدة من خلف الستار للضغط على اجتماعات القاهرة، عبر الإيحاء بإمكانية الخروج بحلول أسرع للأزمة، لا سيما الدستورية منها.

وكانت وكالة «نوفا» الإيطالية للأنباء قد أفادت بأن اجتماعات مونترو غير الرسمية تناقش مقترحين، الأول إعلان دستوري جديد ومؤقت، والثاني الموافقة على مشروع الدستور الذي أصدرته الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في 2017، بعد طرحه للشعب للاستفتاء عليه. وأشارت الوكالة إلى أن اجتماعات مونترو هي برعاية وتنظيم من مركز الحوار الإنساني (إتش دي) في جنيف، وتشارك فيها شخصيات تمثل مجلسي النواب والأعلى للدولة إضافة إلى قادة عسكريين وأمنيين، من دون أن تسمّيهم.

ولم يُعلن بشكل رسمي عن تلك الاجتماعات في مونترو، كما لم يُعلن عن نتائجها وأعضائها. وقلل مسؤولون ليبيون من أهميتها، إذ أكد النائب الصادق الكحيلي، عدم علمه بتفاصيلها، قائلاً لـ«العربي الجديد» إن «الأمم المتحدة وملتقى الحوار الإنساني يريدان إدخال ليبيا في مشاكل جديدة نحن في غنى عنها. ولكننا ماضون في عملنا على أساس التعديل الأخير للإعلان الدستوري، خصوصاً بعد تشكيل اللجنة الدستورية من مجلسي النواب والدولة، وذلك لمناقشة البنود الخلافية في مسودة الدستور».

وفي تصور الكحيلي، فإن الاجتماع يراد منه «قطع الطريق على اجتماعات اللجنة الدستورية المشتركة». ورأى أنه «من حق أي نائب أو عضو في مجلس دولة حضور أي اجتماع، ولكن تقيد والتزام المجلسين بمخرجات الاجتماع أمر آخر، أما مساعي الاجتماع فلن تفلح ما دام مجلس النواب ليس طرفاً رسمياً فيها». وأكد أن «توصيات اللجنة الدستورية المشتركة هي ما سيحال إلى مجلس النواب من أجل إقرارها، وأي مناقشات أو اجتماعات أخرى لا تتعدى كونها سرابا». بدوره، أبدى عضو المجلس الأعلى للدولة، وأحد الأعضاء الممثلين لمجلس الدولة في اللجنة الدستورية المشتركة، عبد القادر حويلي، مفاجأته من عقد اجتماع ليبي في مونترو، مضيفاً في تصريح لـ«العربي الجديد»: «لا معلومات لدينا حول الشخصيات التي حضرت الاجتماع، ولم أتأكد بعد من حضور أعضاء من المجلسين، ولو حضروا سيكون وجودهم بشكل غير رسمي لعدم تكليفهم بذلك من المجلسين».

وأكد حويلي أن اللجنة الدستورية المشتركة «هي الجسم الأصيل صاحب الأحقية في تحديد السيناريو المقبل للبلاد، وأن أي عمل قد تقوم به سيكون نهائياً وباتاً».

وتطرق حويلي لما سربته وسائل إعلام عن مناقشة اجتماعات مونترو لمسالة عرض مشروع الدستور للاستفتاء مباشرة، فسيكون إنجازاً عظيماً، ونحن نتمنى إجراء الاستفتاء منذ أن أرسلت لنا هيئة الدستور مسودتها، ولكن الاستفتاء لم يُنجز، وما تصبو إليه اجتماعات مونترو يستحيل تطبيقه واقعاً». أما بخصوص المحور الثاني لاجتماعات مونترو والخاص بالعمل على إعلان دستوري جديد، أوضح حويلي أن «الأمم المتحدة قد تستطيع الحصول على إجماع دولي حول ذلك، لكن الإجماع المحلي صعب للغاية». وفي نظره قد يراد من توقيت اجتماعات مونترو «الضغط على المجلسين من أجل الاتفاق في القاهرة».

في غضون ذلك، لا يزال الوضع الأمني في ليبيا، هشّاً، وبعكس معه التهديد اليومي بإمكانية انفلات الأوضاع، حتى ضمن المعسكر السياسي الواحد. وفي هذا الإطار، اندلعت اشتباكات ليل السبت - الأحد بين مجموعات مسلحة غرب العاصمة الليبية طرابلس، من دون أن تسفر عن سقوط ضحايا. وأوضح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية الليبية لوكالة «فرانس برس»، أن «الاشتباكات اندلعت في المنطقة الرابطة بين بلدة صياد ومدينة جنزور» التي تضم مقر بعثة الأمم المتحدة. وأضاف أن «الاشتباكات أسفرت عن إغلاق الطريق الساحلي لساعات»، فيما تحدثت تقارير الصحافة المحلية أن الاشتباكات جاءت عقب مقتل قيادي لدى المجموعات المسلحة في بلدة صياد.

يترقب الليبيون ما ستتمخض عنه اجتماعات القاهرة (محمود تركية/الأناضول)

تقرير

وفاة ذو الهمة شاليش: نموذج فساد من قلب نظام الأسد

آثار خبر وفاة ذو الهمة شاليش، رئيس حرّاس بشار الأسد، أسئلة حول ما إذا كان تعرض للتصفية على يد النظام السوري طمعاً بأمواله

باريس ـ **عدنان أحمد**

فيما تئن سورية تحت وابل من العقوبات لمعاقبة نظام بشار الأسد، فضلاً عن تداعيات الحرب السورية الطويلة منذ انطلاق الثورة ضد نظام الأسد في عام 2011، أعاد خبر وفاة زهير شاليش، المعروف بذو الهمة شاليش، مساء أول من أمس السبت، وهو ابن عمّة رئيس النظام، ومسؤول فريق الحراسة السابق له (حتى عزله في 2019)، ولوالده حافظ الأسد من قبله، التذكير بالثروة الطائلة التي جمعها الأخير خلال سنوات عمله إلى جانب آل الأسد، خصوصاً جزاء أنشطة «البزنس» التي تقع في صلب فساد نظام الأسد، وسط تساؤلات حول إمكانية أن يكون قد تعرض للتصفية من النظام طمعاً بهذه الأموال. ويتحدر شاليش (مواليد 1956)، من القرداحة في ريف اللاذقية، والتي دفن أمس الأحد فيها، بعدما أكدت مصادر وفاته مساء السبت في مستشفى الرازي في العاصمة السورية دمشق. وبدا شاليش مسيئره إلى جانب النظام بالعمل مع رفعت الأسد، شقيق حافظ الأسد، قبل أن يتحول للعمل لصالح الأخير. وفي المعلومات المتداولة عنه، أنه كان مسؤول المخابرات الخارجية السورية، ويتهم بالوقوف وراء تفجيرات في عدة سورية وزعزعة الاستقرار في دول عربية، غير أن محمد صبحي الهوى المقرب من شاليش والذي كان شريكاً له في بعض المشاريع التجارية في دمشق، ويقيم حالياً في باريس، أكد لـ«العربي الجديد»، أن لا علاقة لشاليش بالمخابرات، إذ لا يوجد في بنية النظام سوى قسم للمخابرات الخارجية في فرع أمن الدولة. وأكد أن شاليش لم يكن يعاني من أي أمراض باستثناء السكري، مرجحاً أن يكون قد تمّت تصفيته من قبل النظام بغية الاستيلاء على أمواله النقدية، والتي قدّرها المصدر بنحو مليار دولار، خصوصاً أن شاليش لم يتزوج، وليس لديه أولاد ورثة. وأشار صبحي إلى أن شقيق ذو الهمة، رياض، الذي عمل لفترة طويلة مسؤولاً عن مؤسسة الإسكان العسكرية، مع صلاحيات مطلقة له من جانب النظام للسرقة ومراكمة الثروة، تمّ عزله أيضاً بالتوازي مع عزل ذو الهمة. وتحدث عن وجود اتهامات قوية لشاليش بيبع السلاح للثوار في حرستا وعموم منطقة الغوطة، وقد يكون أحد أسباب عزله من منصبه، دون التأكد ما إذا كان مرّر الأسلحة لمقاتلي المعارضة السورية بدافع «البزنس» أم بسبب العلاقات الخاصة التي كانت تربطه مع بعض عائلاتها. وأوضح أن ذو الهمة كان كارهاً شديداً للإيرانيين، كما أن الروس لم يكونوا راضين عنه، ودفعوا إلى وضعه تحت الإقامة الجبرية بعد عزله بتهم الفساد وبيع السلاح.

ونقل صبحي الهوى عن محمد نعامة، أحد أصدقاء ذو الهمة وشركائه التجاريين، أنه رأى مرة بأم عينه غرفة في دمشق مليئة بالدولارات هي كلّها من أموال شاليش، موضحاً أن الأخير جمع ثروته بشكل أساسي من علاقته مع العراق، وخصوصاً مع عزت الدوري (نائب الرئيس العراقي الراحل صدام حسين)، والذي كان يقيم في منزله لدى زيارته دمشق لأنه لم يكن يأمن للنظام، وذلك مقابل دور كبير قام به ذو الهمة في إخراج المعتقلين الإسلاميين من سجن صيدنايا وإرسالهم إلى العراق، وأضاف أنه منذ تولى ذو الهمة لإشراف على الحرس الرئاسي عام 1994، منح تفويضاً بإغداق الأموال على عناصر الحرس الجمهوري وذلك من «ماله الخاص» بعدما جمع شاليش ثروة طائلة من صفقات البناء واعماله مع العراق

شرع له النظام كل أبواب الفساد والسرقة لمراكمة ثروات طائلة، فضلاً عن المصدر الأول لثروته، وهو العراق.

ومن المعروف أن ذو الهمة جمع ثروة طائلة من صفقات البناء، ومن المقاولات في سورية، وخصوصاً مشاريع شركات النفط التي كانت تتركز غالبيتها في شرقي وشمال شرقي سورية وتعهدات الطرق الكبرى. وهيمن ذو الهمة مع شريكه نزار الأسعد على مناقصات مشاريع النفط والطرقات الأغلى في سورية. كما أن شقيقه رياض، كان مديراً لمؤسسة الإنشاءات العسكرية، المسؤولة عن أكبر المشاريع في سورية، والمتهمة بالفساد، بعدما حوّلها إلى شركته الخاصة وذلك لأكثر من 30 عاماً.

وحول احتمال تعرض شاليش للتصفية، لم يستبعد رجل الأعمال السوري المعارض فراس طلاس (نجل وزير الدفاع السوري الأسبق مصطفى طلاس) ذلك، قائلاً لـ«العربي الجديد» إنه لا يستبعد شيئاً عن بشار الأسد. كما لم يستبعد المعارض السوري زياد الصوفي المقيم في الولايات المتحدة، أن يكون نظام الأسد قام بتصفية شاليش طمعاً بأمواله.

وكانت واشنطن فرضت عقوبات على ذو الهمة وابن أخيه أصف عيسى شاليش وشركتهما «سيس الدولية» لشراء سلع ذات صلة بأنشطة الدفاع لصدام حسين، كما شملته العقوبات الأوروبية والأميركية المفروضة على مسؤولين في النظام السوري بعد 2011.

يخشى سكان إقليم ترانسنيستريا الانفصالي المولدوفي من تمدد الحرب الروسية على أوكرانيا إليه بعد سلسلة من التفجيرات التي طاولته في الأسابيع الأخيرة، غير أن سلطاته متفقة مع كيشيناو على عدم التورّط في أي نزاع، وحل قضية الإقليم سلمياً

إقليم ترانسنيستريا

الخشية من تمدد الحرب الأوكرانية تتحكم بإيقاع الحياة

موسكو ـ **رامي القليوبي**

«واقع شيزوفريني متشعب»، هكذا تصف الكاتبة الصحافية، يكاترينا بوليبوفا، المتحررة من إقليم ترانسنيستريا في مولدوفا، حالة سكان المنطقة المنفصلة عن كيشيناو باسم «جمهورية بريدنيستروفيه» وغير المعترف بها. ومنذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير/شباط الماضي، تتزايد المخاوف من توسع رقعة أعمال القتال إلى الأراضي المولدوفية. وتقول بوليبوفا، في حديث مع «العربي الجديد» من مدينة تيراسبول عاصمة الإقليم: «يستعد السكان لموسم الزراعة من جهة، ويحضرون حقائبهم تحسباً لتصاعد النزاع من جهة أخرى». وتضيف أن «الناس يعملون في ظلّ واقعين: العمل والأطفال والهموم المنزلية نهاراً، والأفكار القلقة اللامتناهية ومحاولات تحليل ما خرج عن إطار العقل السليم ليلاً». إلا أن بوليبوفا تقر بإجماع كيشيناو وتيراسبول على التسوية السياسية للخلافات، قائلة: «منذ الأيام الأولى للحرب في أوكرانيا، تطابقت المواقف الرسمية للقيادتين المولدوفية والترانسنيسترية على الحياد العسكري وأولوية التسوية السلمية لقضية ترانسنيستريا، واستقبال اللاجئين الأوكرانيين والدعم الشامل للمتضررين. وعقدت السلطات المولدوفية والترانسنيسترية مفاوضات أسفرت عن الإقرار بهذه المسائل».

توترات أمنية وحوادث عسكرية

وما يعزز المخاوف من التوترات الأمنية هو ما يتردد بين الحين والآخر من أنباء حول وقوع حوادث عسكرية متفرقة محدودة في ترانسنيستريا، تمثلت آخرها في أربعة انفجارات في محيط قرية فورونكوفو، وفق ما أعلنته «وزارة داخلية» الإقليم في 7 مايو/أيار الحالي. وعلى الرغم من نفيها حصول «تعبئة عامة»، إلا أن سلطات ترانسنيستريا أعلنت عن إسقاط مسيرة مفخخة في اليوم ذاته، وأن قنبلتين أُسقطتا على الأرجح بواسطة طائرة مسيرة ثم تكرر الهجوم بعد ساعة. وأشارت إلى أن هذه القذائف خلّفت حفراً عمقها نحو متر وقطرها الدائري نحو 25 سنتيمتراً، مضيفة أن فريق الخبراء يعمل على موقع الحادث. ولم تشر «وزارة داخلية» الإقليم الانفصالي في بيانها إلى الجهة التي تعتبرها مسؤولة عن الهجوم. وفي نهاية إبريل/نيسان الماضي، أعلنت سلطات ترانسنيستريا عن ثلاث هجمات أسفرت عن إلحاق أضرار بثكنة عسكرية في قرية باركاني ومبنى وزارة أمن الدولة العاملة في العاصمة تيراسبول وبرج لمركز الإذاعة والتلفزيون في محيط بلدة مايال، ساهمت جميعاً في تنامي التوتر بين سكان الإقليم. ومع إطالة أمد العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا بلا وقف لأعمال القتال في الأفق، تتخوّف مولدوفا من توسع رقعة الحرب، لتشمل إقليم ترانسنيستريا.

وحذّر وزير الخارجية المولدوفي نيشو بوبيسكو، يوم الجمعة الماضي، من أن هناك «عناصر داخلية في المنطقة الانفصالية موالون لروسيا يحاولون زعزعة المنطقة وإثارة التوتر».

وأكدت مديرة أجهزة الاستخبارات الأميركية أفريل هينز، يوم الثلاثاء الماضي، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لن ينهي حرب أوكرانيا بعملية دونباس، إذ إنه عازم على «إقامة جسر برّي إلى منطقة ترانسنيستريا»، فيما أبدى وزراء خارجية دول مجموعة السبع الكبرى الجمعة، من المانيا، قلقهم، من «المحاولات الأخيرة لزعزعة منطقة ترانسنيستريا»، كما أبدوا دعمهم لمولدوفا.

ويشير النائب في المجلس الأعلى للإقليم، أنطون أوتوفريينكو، إلى تخوف السكان المحليين من اندلاع القتال، على الرغم من إدراك طرفي قضية ترانسنيستريا أنه لن يكون هناك طرف رابح في أي حرب محتملة وإجماعهما على خيار السلام. ويقول أوتوفريينكو في حديث مع «العربي الجديد»: «يتابع الناس ما يجري بقلق بالغ، لأن إقليم ترانسنيستريا شهد في عام 1992 حرباً لا تزال حاضرة في ذاكرة السكان، بمشاهد الجثث الملقاة في الشوارع والمباني السكنية المدمرة. واستقبلنا نحو 30 ألف لاجئ أوكراني، بعيش العديد منهم على نفقة ميزانية ترانسنيستريا. نعلم حجم مصيبتهم، ونقدم لهم دعماً من القلب». ويؤكد أونوفريينكو على إجماع كيشيناو وتيراسبول على رفض خيار الحرب، معتبراً أنه «بالنسبة إلى ترانسنيستريا إن الحرب هي ما قد عاشه سكان الإقليم، ولذلك لا يتمنى أحد تكرارها. وبالنسبة إلى مولدوفا فقد لا تسفر الحرب عن خسائر بشرية وتدمير البنية التحتية فحسب، وإنما أيضاً عن نهاية الدولة في حد ذاتها». ويقول: «إن النزاع، في حال اندلاعه، سيلقّط حتماً نظر روسيا التي تُراقب قوات حفظ السلام التابعة لها في على أرض الواقع». ويشير إلى أن «هناك قسماً آخر من السكان يندد بالعدوان، وأغلب هؤلاء من أصحاب التوجهات الموالية للغرب وأوروبا، ويدعون لدعم أوكرانيا ويتعاطفون معها مثلما هو حال باقي أوروبا».

> تجمع كيشيناو وتيراسبول على حل قضية ترانسنيستريا سلمياً
>
> روسيا غير قادرة على غزو مولدوفا حتى لو رغبت بذلك

حجج بوتين غير مقنعة

ويلفت أندريفسكي إلى أن أغلب المولدوفيين يدركون نطاق التضخيم الروسي لمن يسميهم الكرملين «النازيين الجدد» في أوكرانيا. ويشير إلى أن «لأغلب سكان مولدوفا صلات مع أوكرانيا، ولنا هناك أصدقاء أو زملاء سابقون في الدراسة أو حتى أقرباء. كما نسافر إلى هناك كثيراً سواء بهدف السياحة أو العمل، ونعلم أنه لا وجود للفاشيين الذين يتحدث عنهم بوتين، فحجج الكرملين بأن الحرب بدأت بسبب وجود فاشيين أو نازيين، لا تبدو مقنعة للمواطن المولدوفي». وحول المخاوف من إمكانية انتقال رقعة أعمال القتال إلى ترانسنيستريا، يرى أندريفسكي أن «لهذه المخاوف مبررات، لأن هناك تصريحات صريحة من نائب قائد قوات الدائرة العسكرية الوسطى الروسية، رستم مينيكاييف، بأن أحد أهداف العملية العسكرية هو الوصول إلى ترانسنيستريا التي يتم فيها التضييق على الروس، على حد زعمه. لكن من جانب آخر، هناك إدراك بأن روسيا غير قادرة على غزونا اليوم، حتى لو كانت راغبة في ذلك، بل هدفها هو إنشاء بؤرة توتر مستمر حول إقليم ترانسنيستريا الذي يحتضن قاعدة عسكرية روسية، وحثّ أوكرانيا على الإبقاء على جزء من قواتها على الحدود مع مولدوفا خشية من الهجوم من الإقليم». ومع ذلك، يقلل أندريفسكي من أهمية الادعاءات بإمكانية اندلاع حرب كبرى، قائلاً: «عدد القوات الروسية المرابطة في ترانسنيستريا قليل جداً وحتى لو انضمت إليها القوات المحلية للانفصاليين، فذلك لن يشكل قوة كبيرة، وليس من مصلحتهم بدء حرب واسعة النطاق في المنطقة». ويستدرك: «لكن محاولات الاستفزاز قد تستمر وتسفر في نهاية الأمر عن نفاد صبر أوكرانيا لتقرر تحرير هذه المنطقة من النفوذ الروسي بشكل كامل، وفي هذه الحالة، قد يبدأ نزاع مكثف». وعلى الرغم من إعلان مينيكاييف أن موسكو تسعى من خلال المرحلة الثانية من عمليتها العسكرية، إلى بسط السيطرة الكاملة على دونباس ومناطق جنوب أوكرانيا، وإقامة ممر برّي إلى شبه جزيرة القرم التي ضمتها في عام 2014، والوصول إلى ترانسنيستريا، إلا أن مدينة أوديسا المطلة على البحر الأسود لا تزال تقف عائقاً في هذا المسار.

ويستبعد الإعلامي الأوكراني، فيتالي بورتنيكوف، احتمال توجه القوات الروسية نحو مولدوفا إلا في حال سيطرت على مناطق جنوب أوكرانيا، بما فيها أوديسا، وهو ما يشق لها طريقاً إلى ترانسنيستريا. ويقول بورتنيكوف في حديث مع «العربي الجديد»: «لن يصبح انتقال أعمال القتال من أوكرانيا إلى مولدوفا واقعياً إلا في حال خسرت القوات الأوكرانية أمام الروسية في جنوب أوكرانيا، وتمكنت القوات الروسية من احتلال أوديسا والمناطق المجاورة. وفي هذه الحالة فقط، يمكن لشرارة الحرب أن تنتقل من أوكرانيا إلى مولدوفا». ولعل هذا ما دفع بالقوات الروسية لتكثيف ضرباتها في محيط أوديسا في الأيام القليلة الماضية، مع بقاء عقبات أمام السيطرة على ثالث أكبر مدينة أوكرانية، بما فيها قيام القوات الأوكرانية بزرع الغام في البحر الأسود وشواطئه، مما يمنع الجيش الروسي من تنفيذ عمليات إنزال من البحر.

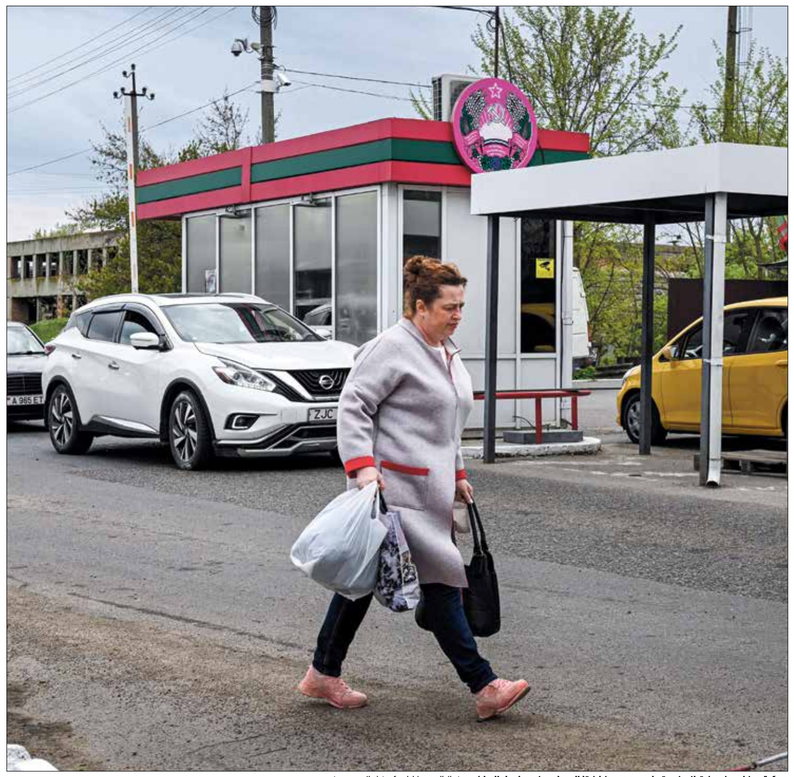
حركة مغادرين من ترانسنيستريا عبر معبر فارنيتا المولدوفي، إبريل الماضي (دانيال ميخايلسكو/فرانس برس)

الحدث

الحزب الاشتراكي السويدي يرفع الفيتو

فنلندا: ترشح تاريخي إلى «الناتو»

> أعلنت فنلندا ترشحها لعضوية «الناتو»، وهو ما ستلحقها به سريعاً السويد، في تحول تاريخي وعسكري كبير يضّر بروسيا

في خطوة تعارضها روسيا بشدة، وقد تؤدي إلى مزيد من التوتر السياسي والعسكري ربما، في أوروبا، أعلنت فنلندا، أمس الأحد، ترشحها (الناتو)، لعضوية الحلف الأطلسي (الناتو)، قبل اجتماع حاسم في السويد لدرس تقديم طلب مماثل تمهيداً لانضمام البلدين بشكل متزامن إلى «الناتو»، في خطوة تعد نتيجة مباشرة للغزو الروسي لأوكرانيا. وفيما أكدت الولايات المتحدة والأمانة العامة للحلف، ثقتهما بأن عضوية كل من فنلندا والسويد ستحصل، وأن تركيا العضو في الحلف لن تعرقل ذلك، طالبت أنقرة بضمانات أمنية من البلدين لمنح موافقتها في ارتباط مع تحركات لحزب العمال الكردستاني، الذي تصنفه أنقرة إرهابياً، فيهما. وبعدما برّر الكرملين عملية غزو أوكرانيا بمخاطر توسيع «الأطلسي» وجوده على أبواب روسيا، فإن انضمام فنلندا يزيد الحدود المشتركة بين روسيا والتكتل العسكري بحوالي 1300 كيلومتر، ويحمل البلدين إلى قلب المحور الغربي نهائياً بعد عقود من «الحياد». وأبدى «الناتو» عزمه على تعزيز الضمانات الأمنية للبلدين، بعد فترة الترشح مباشرة.

وأعلن الرئيس الفنلندي ساولي نينيستو، أمس، في هلسنكي، قرار السلطة التنفيذية الفنلندية طلب الانضمام إلى «الناتو»، واصفاً الوضع أمس بأنه «يوم تاريخي وبداية حقبة جديدة». وأعرب نينيستو عن استعداد بلاده لـ«إجراء مناقشات جديدة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان»، الذي كان أبدى معارضته لهذا الانضمام بسبب تخوفات «أمنية» لأنقرة تتعلق بحزب العمال الكردستاني الذي تصنفه إرهابياً. وكان الرئيس الفنلندي قد أجرى أول من أمس السبت اتصالاً هاتفياً بنظيره الروسي فلاديمير بوتين لإبلاغه بطلب الترشح. ورأى بوتين خلال المكالمة أن الانضمام إلى الحلف «سيكون خطأ»، مؤكداً أنه «ليس هناك أي تهديد لأمن فنلندا»، بحسب ما أورد الكرملين. وتترقب هلسنكي رداً روسياً، لكنها تستبعد عملية عسكرية. وقال نينيستو أمس: «ترسخ لديّ هذا الاقتناع بعد اتصالي مع بوتين»، مشيراً إلى أن المكالمة لم تتضمن أي «تهديد».

وتعليقاً على الخطوة، رأى الأمين العام لحلف الأطلسي ينس ستولتنبرغ، أمس، أن انضمام فنلندا والسويد إلى الحلف، سيثبت أن «العدوان الروسي على أوكرانيا غير مجد». وأعرب ستولتنبرغ عن «ثقته» بالتوصل إلى تسوية مع تركيا حول انضمام الدولتين، بعدما كان أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان معارضته للمسألة. وأكد ستولتنبرغ أن أنقرة «أوضحت أنه ليس في نيتها عرقلة» انضمام البلدين. كما أكد ستولتنبرغ استعداد التكتل لتعزيز «الضمانات الأمنية» للبلدين قبل انضمامهما، ولا سيما من خلال ترسيخ وجود الناتو فيهما، مضيفاً في ختام اجتماع غير رسمي لوزراء خارجية الحلف في برلين أن «فنلندا والسويد تبديان مخاوف حيال الفترة الانتقالية، سنحاول تسريع العملية».

كما أبدى وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن أمس، ثقته بانضمام البلدين إلى الحلف، مؤكداً من برلين أن «الولايات المتحدة ستدعم بقوة» الطلب، معرباً عن ثقته «بشدة بالتوصل إلى إجماع» وسط مشاورات مع تركيا. وتتهم تركيا البلدين، وخصوصاً السويد، بإيواء ناشطين من حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره أنقرة ومعها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منظمة إرهابية.

> بلينكن واثق من حصول إجماع حول ترشح السويد وفنلندا
>
> سيقدم الحلف ضمانات أمنية للبلدين قبل انضمامهما رسمياً

وأعادت تركيا أمس وضع تحفظاتها على الطاولة. وقال وزير خارجيتها، مولود جاووش أوغلو، إن السويد وفنلندا «يجب أن تتوقفا عن دعم الإرهابيين» كما يتعين عليهما «تقديم ضمانات أمنية واضحة ورفع حظر الصادرات المفروض على تركيا» مع محاولتهما الانضمام للحلف. وأضاف بعد اجتماع وزراء خارجية الحلف في برلين، أنه التقى بنظيريه السويدي والفنلندي، أن ليندي وبيكا هافيستو، أول من أمس السبت وأن الجميع كانوا يحاولون بحث المخاوف التركية. وأكد أن بلاده لا توجه التهديدات لأحد ولا تسعى للضغط لكنها تتطرق تحديداً لدعم السويد لحزب العمال الكردستاني. وقال: «بالقطع هناك حاجة لضمانات أمنية في هذا الشأن. ينبغي لهم التوقف عن دعم المنظمات الإرهابية».

الجدير ذكره أنه خلال الفترة الانتقالية الممتدة بين طلب الترشح والانضمام إلى «الناتو»، والتي تستمر أشهراً، أبدى الحلف استعداده لتعزيز «الضمانات الأمنية» للبلدين. ولا ينطبق بند الحماية المتبادلة المدرج في المادة الخامسة من معاهدة الحلف سوى على الدول الأعضاء، ما حمل استوكهولم وهلسنكي على طلب ضمانات حماية خلال الأسابيع الماضية. وسينظر البرلمان الفنلندي اليوم الإثنين في مشروع الانضمام. وفي السويد، أعلن الحزب الاشتراكي الديمقراطي المهيمن حالياً على الحياة السياسية موافقته على الترشح، بعد اتباع البلاد خط الحياد لأكثر من قرنين ثم اعتماد سياسة عدم الانحياز العسكري اعتباراً من التسعينيات. وبعد قطيعة مع حيادهما في التسعينيات مع انتهاء الحرب الباردة عبر إبرامهما اتفاقات شراكة مع الناتو وانضمامهما إلى الاتحاد الأوروبي، ستكرس عضوية فنلندا والسويد في الحلف اندماجهما الكامل ضمن الكتلة الغربية.

(فرانس برس، رويترز)

قال نينيستو إنه لم يلمس تهديداً من بوتين (فرانس برس)

شرق غرب

العراق: «خريطة طريق» للنواب المستقلين

أعلن نحو 20 نائباً مستقلاً في البرلمان العراقي، خلال مؤتمر صحافي أمس الأحد، عن تقديم «خريطة طريق لحل الانسداد السياسي»، متضمنة سبع نقاط رئيسة، قالوا إنها تهدف إلى إنهاء أزمة تشكيل الحكومة. وركزت المبادرة على ضرورة تنفيذ الاستحقاقات الدستورية، ومنها موضوع تشكيل الحكومة، إلى جانب تشكيل النواب المستقلين والكتل الناشئة تحالفاً داخل البرلمان، إلى جانب كتل أخرى لتكوين (الكتلة الأكبر عدداً) من دون اشتراطات مسبقة، لتتولى هي تسمية رئيس الحكومة. وتضمنت المبادرة حق رئيس الحكومة في أن يكون مستقلاً في قراراته مع برنامج كامل لمحاربة الفساد وإصلاح الخدمات، فضلاً عن برنامج حكومي يتضمن إنهاء المظاهر المسلحة كافة.

(العربي الجديد)

الرئيس الجزائري يزور تركيا

بدأ الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون (الصورة)، أمس الأحد، زيارة رسمية إلى تركيا تستمر حتى يوم غد الثلاثاء. والزيارة التي تعد الأولى من نوعها لرئيس جزائري منذ عقود، تستهدف تكريساً أكبر للعلاقات السياسية والاقتصادية على وجه خاص بين البلدين. كما تأتي في سياق من التوترات الدولية والإقليمية.

(العربي الجديد)

مقتل عنصرين من المجموعات القبلية في سيناء

قتل اثنان من عناصر المجموعات القبلية المساندة للجيش المصري، أمس الأحد، بهجوم لتنظيم ولاية سيناء الموالي لتنظيم داعش في محافظة شمال سيناء شرقي البلاد. وقالت مصادر قبلية وشهود عيان لـ«العربي الجديد»، إن عبوة ناسفة انفجرت بمجموعة مسلحة كانت تقوم بمهمة تمشيط في نطاق مدينة رفح، ما أدى إلى مقتل عنصرين من قبيلة الأرميلات، فضلاً عن إصابة آخرين.

(العربي الجديد)

سريلانكا ترفع حظر التجول

رفعت السلطات السريلانكية، أمس الأحد، حظر تجول فرضته بعد أعمال عنف شهدتها البلاد خلال الأيام الماضية. ويأتي رفع الحظر بمناسبة عيد «فيسك»، الذي يحيي ذكرى ولادة بوذا وتنويره وموته ويعد أهم عيد في التقويم البوذي، ويُحتفل به في تواريخ مختلفة حسب البلدان. ولم تحدد الحكومة ما إذا كانت تنوي إعادة فرض حظر التجول لاحقاً أم لا.

(فرانس برس)

لصوص يسطون على منزل وزيرة الدفاع في تشيلي

سطا لصوص على منزل وزيرة الدفاع التشيلية مايا فرنانديز (الصورة)، يوم الجمعة الماضي، في حي نونوا في سانتياغو، وذلك بعد ضرب ابنها وتهديد زوجها، وفق ما أعلنت السلطات أول من أمس السبت.

وفرنانديز هي حفيدة الزعيم الاشتراكي الراحل سلفادور الليندي، ولم تكن في المنزل عندما اقتحمه اللصوص. وأعلن قائد شرطة المنطقة، الجنرال جان كامو، حدوث «عملية سطو في منزل وزيرة الدفاع»، مضيفاً أنّ «مجهولين سرقوا نقوداً وسيارة».

(فرانس برس)

تقرير

روسيا تتقدم شرقاً... والقوات الأوكرانية تهاجم قرب إزيوم

تغيرت الخطوط الأمامية في الحرب الأوكرانية، أمس الأحد، مع إحراز القوات الروسية بعض التقدم في منطقة دونباس شرق البلاد، التي تشهد معارك طاحنة، فيما شنّ الجيش الأوكراني هجوماً مضاداً بالقرب من مدينة إزيوم الاستراتيجية التي تسيطر عليها روسيا. ومنذ منتصف إبريل/نيسان الماضي، ركزت القوات الروسية الكثير من قوة نيرانها على دونباس، بعدما أخفقت في السيطرة على العاصمة كييف، خلال غزوها الذي بدأ في 24 فبراير/ شباط الماضي. ويرجح تقييم للمخابرات العسكرية البريطانية، أمس الأحد، أن تكون روسيا فقدت نحو ثلث القوة القتالية البرية التي نشرتها في فبراير. وقال التقييم إن «القوات الروسية فشلت في تحقيق مكاسب كبيرة على الأرض، ما جعل خطة معركتها متأخرة بشكل كبير عن الجدول الزمني المحدد». وتابعت أنه «في ظل الظروف الحالية، من غير المرجح أن تسرّع روسيا وتيرة تقدمها بشكل ملحوظ خلال الثلاثين يوماً المقبلة».

ووفق مسؤول دفاعي أميركي، طلب عدم كشف هويته لوكالة «فرانس برس»، فإن الروس يعجزون عن تحقيق «سيطرة كبيرة» في الشرق. وأعلن نائب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ميرتشا جيوانا، في برلين، أن التقدم العسكري الروسي في أوكرانيا يتعثر على ما يبدو، معبراً عن أمله في أن تتمكن كييف من الانتصار في الحرب. وقال، في برلين، إن «الغزو الوحشي الذي تشنه روسيا يفقد الزخم. نعلم أنه بشجاعة الشعب والجيش الأوكرانيين وبمساعدتنا، يمكن لأوكرانيا الانتصار في هذه الحرب». وأضاف أن «أنصار أوكرانيا ونحن متحدون وأقوياء، سنواصل مساعدة أوكرانيا في كسب هذه الحرب».

وشنّ الجيش الأوكراني هجوماً مضاداً بالقرب من مدينة إزيوم الاستراتيجية التي تسيطر عليها روسيا، التي تسعى قواتها للتقدم من إزيوم جنوب خاركيف في محاولة لتطويق القوات الأوكرانية بين إزيوم وأراض تسيطر عليها روسيا حول مدينة دونيتسك. ويُضعف استمرار الضغط على إزيوم، أمس الأحد، تطويق القوات الأوكرانية على الجبهة الشرقية في دونباس. وتقع إزيوم على نهر دونيتس على بُعد 120 كيلومتراً من خاركيف على الطريق الرئيسي المتجه إلى جنوب شرق البلاد. وقال حاكم إزيوم أوليه سينغوبوف، في تصريحات على مواقع التواصل الاجتماعي أمس الأحد: «تظل أسخن نقطة هي اتجاه إزيوم». وأضاف: «قواتنا المسلحة تحولت إلى هجوم مضاد هناك. العدو يتراجع على بعض الجبهات، وهذا نتيجة لطبيعة قواتنا المسلحة».

> رجّحت الاستخبارات البريطانية خسارة روسيا ثلث قوتها القتالية

لكن الجيش الأوكراني أقر، أمس الأحد، بحدوث انتكاسات. وقال، في بيان: «على الرغم من الخسائر ما زالت القوات الروسية تتقدم في مناطق لإيمان وسيفيرودونيتسك وأفديفكا وكوراخيف في منطقة دونباس الأوسع». وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، في بيان أمس الأحد، أن صواريخ روسية «عالية الدقة» استهدفت، مساء أمس الأول، مركزي قيادة أوكرانيين وأربعة مستودعات ذخيرة مدفعية بالقرب من زابوريجيا وباراسكوفيفكا وكونستانتينوفكا ونوفوميخايلوفكا في «جمهورية دونيتسك الشعبية» المعلنة من طرف واحد. ودمرت القوات الجوية الروسية قاذفتي صواريخ من طراز «إس 300» ونظام رادار في منطقة سومي، وفق الوزارة، التي أضافت أن أنظمة الدفاع الجوي الروسية دمرت 15 طائرة مسيرة أوكرانية في منطقتي دونيتسك ولوغانسك.

وأعلن الجيش الأوكراني أن القصف الروسي لم يتوقف على مصنع أزوفستال في مدينة ماريوبول الساحلية الجنوبية، حيث يتحصن بضع مئات من المقاتلين الأوكرانيين بعد أسابيع من سقوط المدينة في يد الروس. وفي غرب أوكرانيا بالقرب من الحدود البولندية، قال مسؤولون أوكرانيون إن صواريخ دمرت البنية التحتية العسكرية، فيما استهدفت منطقة لفيف انطلاقاً من البحر الأسود. ونفت روسيا مزاعم بأن أوكرانيا الحقت أضراراً بسفينة إمدادات تابعة للبحرية الروسية في البحر الأسود، وعرضت صوراً لما قالت إنها السفينة دون أي علامات على وقوع أضرار. وكانت السلطات العسكرية في منطقة أوديسا جنوب أوكرانيا ذكرت، الخميس الماضي، أن القوات البحرية الأوكرانية قصفت السفينة «فسيفولود بوبروف» ما تسبب في اشتعال النار بها. من جهة ثانية، ذكرت وزارة الخارجية الأميركية، في بيان، أن الوزير أنتوني بلينكن التقى، في برلين، نظيره الأوكراني دميترو كوليبا، وناقشا آخر المساعدات الأمنية الأميركية. وأكد المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس أن بلينكن شدّد على التزام الولايات المتحدة الراسخ بسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها في مواجهة الحرب الروسية العدوانية». وقال كوليبا، من جهته، إن «المزيد من الأسلحة والمساعدات الأخرى في طريقها إلى أوكرانيا». وكتب كوليبا، في تغريدة بعد اجتماعه مع بلينكن: «اتفقنا على العمل معاً عن كثب لضمان وصول صادرات أوكرانيا من المواد الغذائية إلى المستهلكين في أفريقيا وآسيا. أشعر بالامتنان للوزير بلينكن وللولايات المتحدة على ريادتها ودعمها الذي لا يتزعزع».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

جلود أوكرانيون يُحضرون الغاما للزرع قرب الخطوط الامامية في خاركيف (جون موور/ Getty)

متابعة

وفد موحد للمعارضة التشادية

يتوقع أن تشهد الأيام المقبلة أول جلسة حوار مباشر (كريم جعفر/فرانس برس)

الدوحة ـ **أنور الخطيب**

اتّفقت الحركات السياسية والعسكرية التشادية على تشكيل وفد موحّد لحوار وفد المجلس الانتقالي «الحكومة التشادية»، على أن يتضمن 15 عضواً يمثلون الحركات الـ52 المشاركة في الحوار التشادي التمهيدي، الذي يجري في الدوحة، وذلك بدلاً من المجموعات الثلاث، التي كانت تمثل المعارضة، وهي «روما والدوحة وقطر». ووفق مصدرين في المعارضة التشادية مشاركين في الحوار، تحدثا، أمس الأحد، لـ«العربي الجديد»، فإن حركات المعارضة التشادية سلّمت الوسيط القطري، نهاية الأسبوع الماضي، وثيقة تضمنت رؤية المعارضة لتحقيق السلام في تشاد، وهي بمثابة رد المعارضة على رؤية الحكومة التشادية والتي سبق أن سلّمتها إلى الوسيط القطري. ووفق أحد المصدرين، فإنّ رؤية المعارضة التشادية تتحدث عن قضايا سياسية وأمنية وعسكرية واجتماعية واقتصادية، وتحوي ردوداً على ما أشاره الوفد الحكومي في رده على مطالب المعارضة. ويأتي اتفاق المعارضة التشادية على تشكيل وفد موحد ورؤية مشتركة واحدة، كما علمت «العربي الجديد»، بناء على اقتراح الوسيط القطري، وهو الاقتراح الذي درسته المعارضة التشادية ووافقت عليه. ومن المتوقع أن تشهد الأيام القليلة المقبلة أول جلسة حوار مباشر بين وفدي الحكومة التشادية وحركات المعارضة، لاتفاق على جدول أعمال الحوار التمهيدي والبدء في المفاوضات.

رصد

مفاوضات بين الجيش و«طالبان»

باكستان: 8 قتلى بهجومين

إسلام آباد ـ **العربي الجديد**

قتل ستة باكستانيين، أمس الأحد، في هجوم انتحاري وقع في مدينة ميران شاه، مركز مقاطعة شمال وزيرستان الباكستانية المحاذية للحدود الأفغانية، فيما قتل مسلحون اثنين من السيخ في سوق بضاعية ساربند في بيشاور. وأعلن مكتب العلاقات العامة في الجيش الباكستاني، في بيان، أن انتحارياً يرتدي سترة ناسفة فجر نفسه قرب دورية للجيش في سوق ميران شاه، ما أدى إلى مقتل ثلاثة جنود وثلاثة أطفال. وأشار إلى أن الاستخبارات شرعت في التحقيق في الهجوم، بينما أطلقت قوات الجيش عملية في المنطقة لملاحقة مساعدي الانتحاري والضالعين في العملية. وقال الضابط في الشرطة الباكستانية إعجاز خان، لوكالة «أسوشييتد برس»، إن مسلحين يستقلون دراجة نارية فتحوا النار على اثنين من السيخ في سوق بضاعية ساربند في بيشاور، ما أدى إلى مقتلهما. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن التفجير الانتحاري في ميران شاه والهجوم في ساربند.

وتشهد مناطق الشمال الغربي من باكستان بشكل عام، ومقاطعتا شمال وجنوب وزيرستان القبليتان خصوصاً، موجة من أعمال العنف بعد وصول حركة «طالبان» الأفغانية إلى الحكم في كابول. وفي 26 إبريل/ نيسان الماضي، قتل جنديان في هجوم مسلح في منطقة سره روغه بمقاطعة جنوب وزيرستان. وقتل عميد وجندي في هجوم مماثل في مقاطعة شمال وزيرستان، بعد مقتل ستة جنود في هجوم مسلح في المقاطعة ذاتها في 30 مارس/ آذار الماضي. وكانت شرطة بيشاور أعلنت، في بيان، نهاية إبريل الماضي، مقتل 136 من رجال الأمن والشرطة في أعمال عنف شهدتها مناطق في شمال غرب باكستان خلال الأشهر الأربعة الماضية.

ويأتي الهجومان الجديدان، في وقت تستمر فيه المفاوضات بين وفد عسكري باكستاني و«طالبان» الباكستانية في العاصمة الأفغانية كابول منذ أيام، وذلك بوساطة من حكومة «طالبان» في كابول. وقال مصدر في «طالبان» الأفغانية، لـ«العربي الجديد»، إن الطرفين كانا توصلا إلى وقف إطلاق النار منذ بداية عيد الفطر في 2 مايو/أيار الحالي، وحتى أمس الأحد، مؤكداً أن بعض فصائل «طالبان» الباكستانية ما زالت خارج الحوار. وتعقد المفاوضات في أحد فنادق كابول، حيث تطلب «طالبان» الباكستانية الإفراج عن بعض قادتها من أجل الاستمرار في الحوار. كما بات خروج قوات الجيش الباكستاني من المناطق القبلية من أهم مطالبها من أجل الوصول إلى حلّ مع الجيش. ويقوم وزير الداخلية في حكومة «طالبان»، وهو زعيم شبكة «حقاني»، سراج الدين حقاني، بدور الوسيط بين الطرفين في المفاوضات الحالية.

تلقّى النظام المصري أخيراً نصائح من حقوقيين وبرلمانيين، بضرورة تأجيل تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحق معارضين سياسيين، وذلك في ظلّ ما يعانيه من ضغوط داخلية وخارجية، ومع دعوته للحوار، من دون أن يمنع ذلك عودته للإعدامات السياسية لاحقاً، فيما قد تبدو الخطوة استباقاً لقمة أميركية - مصرية قريبة

وقف مؤقت بناء على نصائح

مصر: تعليق «الإعدامات السياسية»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يجيز القانون المصري الإعدام بشأن 105 جرائم (خالد دسوقي/فرانس برس)

يبدو أنّ هناك توجهاً للنظام المصري في الوقت الحالي، بعدم تنفيذ أحكام الإعدام التي صدرت في قضايا «سياسية» ضد معارضين في الفترة الأخيرة، لا سيما في ظل الأزمة التي يعيشها النظام، بسبب الوضع الاقتصادي المتردي، ومع تصاعد الضغوط الدولية. وقالت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد»، إن النظام المصري «تلقّى أخيراً نصائح من حقوقيين وبرلمانيين، بضرورة تأجيل تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحق معارضين سياسيين، لا سيما مع إطلاق السيسي الدعوة إلى «حوار سياسي وطني». ويأتي ذلك، بحسب المصادر، «في ظل ما يعانيه النظام من ضغوط سياسية داخلياً جراء تبعات الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الوضع الاقتصادي لعموم الشعب، وخارجياً بسبب موقف مصر الموالي لروسيا، إضافة إلى ملفها السيئ في مجال حقوق الإنسان».

العفو عن المحكومين بالإعدام في الدستور

وتنص المادة 155 من الدستور المصري على أنه «لرئيس الجمهورية، بعد أخذ رأي مجلس الوزراء، العفو عن العقوبة أو تخفيفها. ولا يكون العفو الشامل إلا بقانون، يقر بموافقة أعضاء أغلبية مجلس النواب»، ما يمنح رئيس الجمهورية سلطة العفو عن المحكومين بالإعدام.

لكن قانون الإجراءات الجنائية نظّم هذا الحق، حيث نصّت المادة 470 من القانون على: «متى صار الحكم بالإعدام نهائياً، وجب رفع أوراق الدعوى فوراً إلى رئيس الجمهورية بواسطة وزير العدل. وينفذ الحكم إذا لم يصدر الأمر بالعفو أو بإبدال العقوبة في ظرف 14 يوماً». ويجعل ذلك المئات من المحكوم عليهم بعقوبة الإعدام والتي لم تنفذ، «في وضع قانوني ملتبس»، كما أكدته مصادر قانونية.

وقال مصدر قانوني، إنه بعد مرور المهلة الممنوحة لرئيس الجمهورية للعفو عن المحكومين، يصبح الحكم «قابلاً للتنفيذ وغير ملزم»، مضيفاً أنّ «موعد تنفيذه يرجع إلى النيابة العامة ومصلحة السجون». وأوضح المصدر أنّ نصّ المادة 470 من قانون الإجراءات الجنائية «لا يخلّ بصلاحية رئيس الجمهورية بالعفو الشرطي أو تنزيل العقوبة، كما لا يخل بسلطته باقتراح العفو الشامل على مجلس النواب، واستصدار قانون به».

وأشار المصدر إلى أنّ «المهلة الموجودة في قانون الإجراءات، هي مهلة تنظيمية بتنفيذ حكم الإعدام، وهي من الضوابط التي وضعها المشرع لضمان عدم التساهل في تطبيق العقوبة، التي يقف ضدها المجتمع الحقوقي ونحن منهم». وقالت مصادر لـ«العربي الجديد»، إنّه «بمناسبة دعوة الحوار الوطني التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي، في إفطار الأسرة المصرية في شهر رمضان الماضي (من 2 إبريل/نيسان إلى الأول من مايو/ أيار الماضيين)، يمكن أن يؤجل تنفيذ أحكام الإعدام في القضايا السياسية».

سيف مسلّط على رقاب المعارضين

لكن مصادر حقوقية وقانونية قالت في أحاديث خاصة، إنه «على الرغم من ذلك، تظل أحكام الإعدام التي يصدرها القضاء المصري (غير المستقل) بشهادة المنظمات الدولية، سيفاً مسلطاً على رقاب المعارضين، حيث إنه من الممكن أن تصدر أحكام أخرى بالإعدام، من أجل أن تكون ورقة ضغط سياسية في يد نظام الرئيس السيسي، تكون صالحة للمناورة في الداخل وفي الخارج عندما يثور الحديث عن المقايضات».

وقالت مصادر سياسية إنّ «تأجيل تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحق معارضين مصريين يمكن أن يكون جزءاً من إجراءات قضائية وسياسية، تمهيداً للقمة المرتقبة التي يحضرها الرئيس الأميركي جو بايدن في الأراضي الفلسطينية المحتلة قريباً (مرتقبة في أواخر شهر يونيو/ حزيران المقبل)، والتي ستتم دعوة زعماء عرب إليها، من بينهم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ولذلك فإن النظام المصري يحاول تهدئة الرأي العام الداخلي والعالمي، وعدم استفزاز المنظمات الحقوقية في الولايات المتحدة وأوروبا».

> قد يكون التأجيل تمهيداً لقمة مرتقبة بين بايدن والسيسي

ورصدت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، صدور أحكام بالإعدام على 46 متهماً في 21 قضية في إبريل/ نيسان الماضي فقط، بالإضافة إلى 16 متهماً آخرين أحيلت أوراقهم إلى المفتي في 11 قضية. وفي مارس/آذار الماضي، رصدت «المبادرة» صدور 67 حكماً بالإعدام، بالإضافة إلى 84 متهماً تمّت إحالة أوراقهم إلى المفتي في 44 قضية. وكانت «المبادرة» رصدت 71 حكماً بالإعدام في فبراير/شباط الماضي، بالإضافة إلى 58 متهماً آخرين تمّت إحالة أوراقهم إلى المفتي في 30 قضية. بينما رصدت في يناير/كانون الثاني الماضي، صدور 52 حكماً بالإعدام، بالإضافة إلى 77 متهماً أحيلت أوراقهم إلى المفتي في 29 قضية.

ويجيز القانون المصري عقوبة الإعدام بشأن 105 جرائم نصّت عليها عدد من التشريعات المصرية، مثل قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته، وقانون الأحكام العسكرية رقم 25 لسنة 1966، وقانون الأسلحة والذخائر رقم 394 لسنة 1954، وحتى قانون مكافحة المخدرات رقم 182 لسنة 1960. وتشهد المحاكم المصرية، سواء المدنية أو العسكرية، ارتفاعاً غير مسبوق في إصدار أحكام الإعدام، ما جعل مصر واحدة من أكثر دول العالم إصداراً وتنفيذاً لأحكام الإعدام.

ووجهت منظمات حقوقية مصرية، انتقادات حادة لتوسع منظومة العدالة الجنائية المصرية في استخدام عقوبة الإعدام منذ يوليو/تموز 2013. وقالت منظمات حقوقية مصرية، إن استمرار الحكومة المصرية على هذه الحال ينذر بأن مصر سوف تكون منافساً قوياً على الترتيب الأول عالمياً في تطبيق عقوبة الإعدام في عام 2021، بعدما جاءت مصر في الترتيب الثالث عالمياً في 2020 بعد الصين وإيران، بحسب التقرير السنوي الأخير لمنظمة العفو الدولية.

بين الجريمة السياسية والإرهابية

وقال قانوني مصري بارز إن «الجريمة السياسية والتي يطلق عليها «البغي» في الشريعة الإسلامية، يصعب تحديد مفهومها، فهي التي تقع عبر انتهاك النظام السياسي للدولة، أو هي الجرائم التي تكون موجهة مباشرة ضد الدولة باعتبارها هيئة سياسية، وبعبارة أخرى هي الجرائم التي تكون موجهة ضد التنظيم السياسي للدولة». وأوضح أن «المجرم السياسي ليس كغيره من المجرمين، بل إنه شخص ذو عقيدة، ولذلك، فإن الاتجاه العالمي مستقر على استثناء عقوبة الإعدام في الجرائم السياسية، وكذلك عدم تعريضهم للعقوبات التي تترافق مع أشغال شاقة، كما أن المجرمين السياسيين يشملهم العفو أكثر من غيرهم (في الدول الديمقراطية طبعاً)».

وأضاف المصدر أن «أكثر التشريعات تمنع تسليم المجرمين السياسيين، وقد اضطر المشرع الأوروبي أمام كثرة الثورات، وبفضل جهود الفلاسفة والفقهاء، للاعتراف بوجود الجريمة السياسية، التي تختلف عن الجريمة العادية، فوضع لها نصوصاً خاصة وعقوبات متميزة، معتبراً أن المجرم السياسي رجل نبيل، وفاضل ذو أخلاق ومبادئ، يناضل من أجلها ويضحي بمصلحته الخاصة من أجل مصلحة وطنه وشعبه، حتى وإن أخطأ في الوسائل».

وقال المصدر إنه «يمكن التمييز بين الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية من خلال أنّ الضحايا في حالة الجريمة الإرهابية غير محددين بذواتهم في أحيان كثيرة، ما يساهم في خلق شعور عام بالخطر يؤدي إلى إثارة حالة من الرعب في المجتمع، بينما في الجريمة السياسية لا يقع ضرر مادي على ناس من المجتمع». كما «ينعدم في الجريمة السياسية الإحساس بالخطر العام، وليس لها ضحايا، لأنها تتعلق غالباً بإبداء رأي مخالف لما هو منصوص عليه في القوانين الداخلية للدول»، بحسب المصدر. وأضاف المصدر أنه «على هذا الأساس منح القانون الدولي من يرتكب هذه الأفعال ويكون مطارداً من السلطات المحلية، حق اللجوء السياسي، بينما حرم هذا الحق على المجرم الإرهابي».

محاكمات ما بعد الانقلاب

صدرت أحكام بالإعدام بحق مئات الأشخاص في مصر في خضم مرحلة الاضطراب السياسي ما بعد انقلاب 2013، والتي خفّف بعضها إلى المؤبد أو السجن طويل الأمد، لكنها امتازت بعدم الشفافية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في خضم الاضطراب السياسي في مصر ما بعد انقلاب عام 2013 (ضد حكم الرئيس الراحل المعزول محمد مرسي)، حُكم في 24 إبريل/نيسان 2014، على 683 شخصاً بالإعدام في قضية زعمت انتماءهم إلى جماعة «الإخوان المسلمين»، ومن ضمنهم المرشد العام للجماعة، محمد بديع.

وأُكدت أحكام الإعدام على 37 من 529 من المناصرين المزعومين الذين سبق إدانتهم في قضية أخرى، وجهت فيها إليهم اتهامات بارتكاب أعمال عنف في اعتصامين في القاهرة نظمهما أنصار الرئيس الراحل المعزول، والتي فُضّت بعنف مُميت على يد الشرطة في 14 أغسطس/آب 2013. وكان الباحث بمنظمة العفو الدولية محمد المسيري قد وصف تلك المحاكمات بأنها «افتقرت لأساسيات المحاكمة العادلة»، وحُكم على كُل المتهمين الذين لم يتم تأييد أحكام الإعدام عليهم في القضية الأولى بالسجن لمدة 25 عاماً. وكانت أحكام القاضي سعيد يوسف في القضية الأولى أثارت استنكاراً وإدانة دولية، ودفعت جماعات حقوق الإنسان من خارج البلاد للتعبير عن غضبها، بعدما أصدر الحكم على 529 من المُدعى عليهم في 24 مارس/آذار 2014 بالإعدام، وذلك في محاكمة مقتضبة اتسمت بحصول مخالفات. ونقض حكم الإعدام على 429 منهم، واستبدل معظمها بالسجن المؤبد. ويشترط القانون المصري أن تتم المصادقة على أحكام الإعدام من قبل رئيس المحكمة بعد مراجعة رأي مفتي الديار المصرية، وأنّ رأي المفتي للقاضي غير ملزم. وبحسب أستاذ للقانون الدولي العام، فقد ألغت أكثر من نصف دول العالم الآن عقوبة الإعدام في القانون والممارسة. وتبين آخر معلومات العفو الدولية أن 89 دولة ومنطقة ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، وأن 10 دول ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، باستثناء الجرائم غير العادية مثل جرائم الحرب. ويمكن اعتبار 30 دولة بأنها ألغت العقوبة عملياً، فهي تحتفظ بعقوبة الإعدام في القانون لكنها لم تنفذ أي عمليات إعدام طوال السنوات العشر الماضية أو أكثر، ويُعتقد أنها تنتهج سياسة أو لديها ممارسة تقضي بعدم تنفيذ عمليات إعدام، ما يرفع مجموع الدول التي ألغت عقوبة الإعدام في القانون والممارسة إلى 129 دولة. وألغت أكثر من 40 دولة عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم منذ عام 1990، وتشمل دولاً في أفريقيا مثل ساحل العاج والسنغال، وفي الأميركيتين؛ كندا والباراغواي، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ بوتان، وساموا، وتركمانستان، وأوروبا وجنوب القوقاز؛ أرمينيا، والبوسنة والهرسك، وقبرص، واليونان، وصربيا، والجبل الأسود، وتركيا.

صدرت الأحكام بعد عزل الرئيس الراحل محمد مرسي (فرانس برس)